

الفصل الرابع

معلومات أساسية حول
حقوق الإنسان

محتويات هذا الفصل

Table of contents of this chapter		
٢٨٣	Understanding Human Rights	فهم حقوق الانسان
٢٨٣	What are human rights?	ما هي حقوق الانسان؟
٢٨٥	A historical outline	نبذة تاريخية
٢٨٧	Human rights around the world	حقوق الانسان حول العالم
٢٨٨	How can we use our rights?	كيف يمكن ان نستخدم حقوقنا؟
٢٨٩	Dilemmas and misuses of human rights	معضلات حقوق الانسان وإساءة استعمالها
٢٩٠	More riddles	أحاجي إضافية
٢٩١	The evolution of human rights	تطور حقوق الانسان
٢٩١	Which rights do we possess?	ما هي الحقوق التي نملكها؟
٢٩٦	Legal Protection of human rights	الحماية القانونية لحقوق الانسان
٢٩٧	Key international documents	الوثائق الدولية الأساسية
٣٠٠	Enforcing human rights	تطبيق حقوق الانسان بموجب القانون
٣٠٤	Is this sufficient?	هل هذا كاف؟
٣٠٥	Activism and the role of NGOs	«التحرك» - الناشطية ودور المنظمات غير الحكومية
٣٠٧	Examples of successful activism	أمثلة عن ناشطية ناجحة
٣١٠	Questions and answers	أسئلة وأجوبة
٣١٢	Puzzlers	أحاجي



فهم حقوق الانسان

ما هي حقوق الانسان؟

أحجيه

حقوق الانسان هي بمثابة درع يحميك. هي كالتقاعد توجه سلوكك. هي كالتقضاء يمكنك الاحتكام إليها. هي مجردة كالعواطف، وكالعواطف يملكها الجميع وموجودة أبداً مهما جرى.

حقوق الانسان كالتبيعة يمكن انتهاكها، هي كالروح يتعذر تدميرها. كالزمن تعامل الجميع بالطريقة عينها، فقراء أم أغنياء، مسنين أم شباب، بيض أم سود، طويلي القامة أم قصيريهي. تمنحنا الاحترام وتحتم علينا احترام الآخرين. ونختلف على تحديدها شأنها شأن الخير والحقيقة والعدالة، لكننا نتعرف عليها حالما نراها.

هل يمكنك أن تحدد حقوق الانسان؟ وكيف تشرح ماهيتها؟

من أين تنشأ حقوق الانسان؟

الحق عبارة عن مطلب مبرر الاسباب. لي الحق في السلع التي وضعتها في سلة التبضع، إذا سددت ثمنها. ويملك المواطنون حقاً في انتخاب رئيس لهم، إذا نص دستور بلادهم على ذلك. ولللطفل حق في الذهاب إلى حديقة الحيوانات، إذا وعده أهله باصطحابه. ويمكن أن يتوقع الاشخاص كل هذه الامور، إذا قطع عليهم الطرف الآخر الوعد بتحقيقها أو أعطاهم ضمانات على ذلك.

أما حقوق الانسان، فهي مطالب مختلفة كونها لا تتوقف على أي وعود أو ضمانات من الطرف الآخر. فحق الانسان في الحياة ليس وقفاً على وعد بعدم القتل فقد تكون حياة الانسان في خطر، لكن حقه في الحياة رهن بأمر واحد، أنه انسان فقط.

والمقصود بقبول حقوق الانسان قبول أن للجميع حق المطالبة بالتمتع بتلك الحقوق مهما قلت أو فعلت، لأنني انسان مثلك تماماً. وحقوق الانسان متأصلة في كل البشر.

لم لا تحتاج تلك المطالب الى ما يعرّزها؟ والإام ترتكز؟ ولم ينبغي علينا الايمان بها؟

إن المطالب هي في النهاية مطالب معنوية ترتكز على قيم معنوية. فالمقصود بحقي في الحياة عدم تمكّن أي شخص من سلب حياتي؛ إذ من الخطأ الاقدام على ذلك. وتحتاج المطالب من وجهة النظر هذه إلى بعض الدعم. فكل قارئ يوافق على هذا الرأي كوننا ندرك جميعنا، كل منا في حالته الخاصة، أنه ينبغي عدم انتهاك بعض أوجه حياتنا وكياننا، وأنه من غير المسموح به الاعتداء عليها كونها أساسية لكياننا ولشخصنا وهي ضرورية لانسانيتنا وكرامتنا الانسانية. وتوسّع حقوق الانسان هذا الرأي من المستوى الفردي ليطلق كل كائن بشري على الكرة الارضية. فإذا كان باستطاعتي أن أتقدم بهذه المطالب، فالكل يستطيع أن يطالب بها أيضاً.

أين الخطأ في التعدي على حق الغير في الحياة؟ وأين الخطأ في سلبه حياته؟ هل يعبر هذا السؤالان

عن الامر عينه؟

قيم أساسية

تكن قيمتان أساسيتان في جوهر مفهوم حقوق الانسان. أولهما هي الكرامة الانسانية والثانية هي

حقوق الانسان هي ما لا يمكن أن يسلبك إياه أحد.
رينيه كاسين



المساواة. ويمكن فهم حقوق الانسان من خلال تحديد هذين المعيارين الاساسيين والضروريين لتأمين حياة كريمة؛ وتنشأ عالميتهما في هذا الصدد على الأقل عن المساواة بين جميع البشر. ويجب ألا تقوم بالتمييز بينهم كما لا يمكننا ذلك.

«ما يريده المرء هو الخيار المستقل بكل بساطة، مهما كلفته هذه الاستقلالية وأينما قادته».

فيودور دوستوفسكي

وهذان المعتقدان أو القيمتان هما كل ما يلزم في الواقع للمشاركة في مفهوم حقوق الانسان ونادراً ما يكونان مثيرين للجدل. ولهذا السبب، تدعم كل ثقافات العالم هذا المفهوم وكذلك كل حكومة متحضرة أو ديانة هامة. ويعترف الجميع تقريباً على الصعيد العالمي بأن صلاحية الدولة لا يمكن أن تكون غير محدّدة أو عشوائية، إنما يجب أن تكون محدّدة على الأقل إلى حد يسمح لكل الافراد بالتمتع ضمن نطاقها بحد أدنى من متطلبات الكرامة الانسانية.

ويمكن أن تنشأ قيم أخرى عن هاتين القيمتين الاساسيتين وتساعد على تحديد كيفية تعايش الأشخاص والمجتمعات على أرض الواقع بدقة أكبر. ونذكر مثلاً:

الحرية: لأن الارادة الانسانية جزء لا يتجزأ من الكرامة الانسانية. والإكراه على القيام بأمر ما ضد إرادتنا يحط من قدر النفس الانسانية.

إحترام الآخرين: ومن شأن عدم احترام الآخر أن يحول دون تقدير فرادته وكرامته الاساسية. عدم التمييز: لأن المساواة في الكرامة الانسانية تحثنا على عدم الحكم على الآخرين على أساس الخصائص الجسدية غير المألوفة أو خصائص أخرى.

التسامح: لأن التعصّب يدل على عدم احترام الفوارق كما أن المساواة لا تعني بالضرورة التطابق أو التماثل.

العدالة: لأن الاشخاص المتساوين في بشريتهم يستحقون المعاملة العادلة.

روح المسؤولية: لأن احترام حقوق الآخرين يعني أن يكون المرء مسؤولاً عن أفعاله.

خصائص حقوق الانسان

قد يستمر الفلاسفة في الجدل حول طبيعة حقوق الانسان، لكن الاسرة الدولية أرست مجموعة مبادئ أساسية وافقت عليها الدول وتعهدت بالالتزام بها. تعتبر هذه المبادئ أن:

١. حقوق الانسان غير قابلة للتحويل: هذا يعني أنه لا يمكن فقدانها كونها مرتبطة بالوجود البشري نفسه. لكن في بعض الحالات، تعلق أو تحظر ممارسة عدد منها كأن يحكم على أحدهم بجرم ما، فتسلب منه حريته، أو أن تفرض حكومة ما حظراً للتجول يحول دون حرية التحرك في أوقات الاضطرابات.

٢. إنها غير قابلة للانقسام و مترابطة في ما بينها وتعتمد على بعضها البعض: هذا يعني أن حقوق الانسان مترابطة جوهرياً في ما بينها ولا يمكن اعتبار الواحدة بمعزل عن الاخرى. ويتوقف التمتع بحق واحد على معظم الحقوق الاخرى علماً أن ما من حق أكثر أهمية من الحقوق الباقية.

٣. إنها عالمية وشاملة: أي أنها تطبق بشكل متساو في كل زمان ومكان. ولكل فرد حق في التمتع بحقوق الانسان من دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي أو المولد أو أي وضع آخر.

لا بد من الإشارة إلى أن عالمية حقوق الانسان وشموليتها لا تهدد بأي شكل من الاشكال التعددية الفنية في الافراد أو الثقافات. ويمكن أن تتواجد التعددية في عالم يكون فيه كل الجميع متساوين وينعمون الاحترام على قدم المساواة.

«إن القيم غير مرئية شأنها شأن الريح. فأنت تعرف من حفيف ورق الشجر أن الريح تهب، وتدرك القيم من خلال أفعال الناس».

ايضا انسيل

نبذة تاريخية

«للبشر حقوق اصلية» فكرة تمتد جذورها في مختلف الثقافات والتقاليد القديمة. وتشهد امثلة عدة عن قادة موقرين ومن أصول السلوك الاجتماعي على أن القيم الكامنة في حقوق الانسان ليست «اختراعاً من الغرب» ولا اختراعاً من القرن العشرين.

«يستند العالم الى مبادئ ثلاثة ألا وهي الحقيقة والحكم والسلام».

التلمود



التاريخ القديم

- يعتبر قانون حمورابي البابلي (العراق، ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد) القانون الشرعي الاول المكتوب، سنّه الملك البابلي. يقطع فيه عهد «بأن تسود العدالة في المملكة وأن يقضي على الشرير والعنيف وأن يمنع القوي من قمع الضعيف... وأن يتورّ البلاد ويعزز خير الشعب».
- جاء على لسان فرعون من فراعنة مصر القديمة (٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد) بينما كان يعطي التعليمات لتابعيه ما يلي «احرصوا عندما يأتاكم صاحب مطلب ما من مصر العليا او السفلى على أن تلتزموا بالقانون وعلى أن تحافظوا على العادات وأن تحترموا حق كل شخص».
- عهد سيراس (إيران، ٥٧٠ سنة قبل الميلاد) أنشأه ملك بلاد فارس من أجل شعبه وفيه اعتراف بالحق في الحرية والسلامة وحرية التحرك وبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

؟ من دافع عن قيم حقوق الانسان أو ناضل من أجلها عبر تاريخ بلادكم؟

الوثيقة الانكليزية العظمى وميثاق الحقوق

في العام ١٢١٥، تحالف النبلاء الانكليز مع رجال الدين ضد سوء استعمال الملك جون الاول السلطة وأكرهوه على احترام القانون من خلال إقرار الوثيقة العظمى التي تشكّل ضماناً أساسياً للحريات (ماغنا كارتا). وعرفت هذه الوثيقة على نطاق واسع في دفاعها عن الحريات مع أن الملك لم يحترمها. وتعدّد الوثيقة سلسلة حقوق، منها حق كل المواطنين الاحرار بامتلاك الأرض ووراثةها وعدم دفع أي ضرائب مبالغ فيها. وترسي الوثيقة مبادئ أصول المحاكمات والمساواة أمام القانون. بعد إساءة الملك جايمنس الثاني استعمال السلطة وتسخير القانون لغاياته الخاصة، أطاح به شعبه في العام ١٦٨٨. وفي العام ١٦٨٩، أصدر البرلمان مشروع قانون بعدم قبول أي تدخل ملكي في شؤونه منذ ذلك الحين. ومنع بالتالي هذا الميثاق الذي عرف بميثاق الحقوق، الملكية من تعليق القانون من دون موافقة البرلمان كما حدّدت انتخابات حرة لاجراء البرلمان وأعلنت عدم خضوع حرية الخطاب في البرلمان لأي مساءلة امام المحاكم أو في أي مكان آخر.

ولادة الحقوق الطبيعية

في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا، اقترح عدد من الفلاسفة مفهوم «الحقوق الطبيعية» وهي حقوق يملكها الفرد بصفته كائناً بشرياً وليس مواطناً من بلد محدّد على سبيل المثال أو من أتباع دين معيّن أو مجموعة ائنية ما. فالحقوق الطبيعية تمنح حقوقاً شرعية للأشخاص؟ وقد لاقت فكرة الحقوق الطبيعية الترحيب على نطاق واسع وما لبثت أن ظهرت في دساتير عدد من الدول.

الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان والمواطن (١٧٨٩)

في العام ١٧٨٩، أطاح الفرنسيون بالملكية وأسسوا الجمهورية الفرنسية الاولى. فتولّد عن الثورة اعلان الحقوق الذي سنّه ممثلو رجال الدين والنبلاء وأفراد من عامة الشعب، تجسيداً منهم لأفكار عصر الأنوار من فولتير الى مونتسكيو، فواضعي الموسوعة الفرنسية وروسو. وهاجم الاعلان النظام السياسي والقانوني للملكية وحدّد حقوق الاشخاص الطبيعية كالحرية والملكية والسلامة (الأمن) والحق في مقاومة القمع. واستبدل نظام الامتيازات الارستقراطية الذي كان سائداً في ظل الملكية بمبدأ المساواة أمام القانون.

الاعلان الاميركي للاستقلال والدستور وميثاق الحقوق (١٧٩١)

في العام ١٧٧٦، أعلنت معظم المستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية استقلالها عن الامبراطورية البريطانية في الاعلان الاميركي للاستقلال. واستندت الى نظريات الحق الطبيعي للوك ومونتسكيو واستلهمت من الثورة الفرنسية وثورات أخرى ضد الحكم الاسباني في أميركا الجنوبية. عدّل الدستور

«لكون الانسان... بطبيعته حراً شأنه شأن الآخرين ومتساوياً معهم ومستقل، لا يمكن أن يخضع أي فرد لسلطة آخر ما لم يوافق على ذلك».

جون لوك

«لا تقتل»

الكتاب المقدس



الاميركي في ما بعد وتركزت الحكومة بيد سلطات مركزية إنما بسلطة محدودة لضمان الحرية الفردية. وتشكل ميثاق الحقوق الاميركي من عشرين تعديلاً للدستور.

الاتفاقيات الدولية الاولى

في القرنين التاسع عشر والعشرين، تصدّرت عدة قضايا في حقوق الانسان الطليعة على الصعيد الدولي بدءاً من الرق وعبودية الارض وظروف العمل القاسية وعمالة الاطفال. وفي ذلك الوقت تقريباً، تم إقرار المعاهدات الدولية الاولى حول حقوق الانسان.

■ بات الرق غير شرعي في انكلترا وفرنسا في بداية القرن التاسع عشر ووقّعت الحكومتان البريطانية والفرنسية في العام ١٨١٤ على معاهدة باريس بهدف التعاون على القضاء على الاتجار بالرقائق. وفي مؤتمر بروكسل في العام ١٨٩٠، تم التوقيع على قانون مناهضة الرق الذي صادقت عليه في ما بعد ثماني عشرة دولة.

■ اتّسمت اتفاقيات جنيف الاولى (١٨٦٤ و١٩٢٩) بتعاون أولي من نوع آخر بين الدول من أجل إرساء قوانين الحرب. وقد وضعت تلك الاتفاقيات معايير من أجل العناية بالجنود المرضى والجرحى بوجه خاص.

؟ لم برزت الحاجة إلى الاتفاقيات الدولية برأيك بدلاً من أن تضع الدول معاييرها الخاصة بكل بساطة؟

القرن العشرون

أخذت فكرة حماية حقوق البشر تلقى رواجاً وقبولاً أكبر على نطاق واسع. وسلّمت بعض الدول على صعيد فردي بأهمية تشريع هذه الحقوق في وثيقة خطية. ومهدت هذه المستندات والوثائق لمعظم اتفاقيات حقوق الانسان التي نعرفها اليوم، غير أن أحداث الحرب العالمية الثانية هي التي دفعت بحقوق الانسان قدماً على الساحة الدولية.

ونشأت عصبة الامم الدولية وهي منظمة بين الحكومات بعد الحرب العالمية الاولى وحاولت أن تحمي معايير حقوق الانسان الاساسية. وعلى أثر الاعمال الوحشية المرعبة التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية، أبصرت هيئة قانونية دولية جديدة النور. وأصبح من الممكن وبيل من الضروري جرّاء تلك الاحداث التوصل إلى إجماع دولي على الحاجة إلى أنظمة دولية تحمي حقوق الانسان وتنظّمها في مجموعة قوانين ومواثيق.

وجسّد ميثاق الامم المتحدة الذي تم توقيعه في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ هذا المعتقد. وينص الميثاق على أن الهدف الاساسي من قيام الامم المتحدة هو «انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب»، وأن تؤكّد إيمانها بالحقوق الاساسية للانسان وكرامة الفرد وقيمه وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية».

ووضعت لجنة حقوق الانسان، إحدى هيئات الامم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العامة في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨. ومنذ ذلك الحين، وضعت مجموعة آليات أساسية لحماية مبادئها حظيت بموافقة الاسرة الدولية. ويمكنكم الرجوع إلى المعلومات الإضافية حول بعض هذه المعاهدات الدولية في جزء لاحق من الفصل بما في ذلك المعلومات الخاصة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان والحريات العامة الاساسية.

«وقالوا في سبيل الله الذين يقاوتونكم ولا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين».

القرآن الكريم

«ستستمر الحروب طالما أن البشرية لا تلاحظ أن الطبيعة الانسانية واحدة أيّما كان البشر على وجه الارض».

بيار داکو، عالم نفسي

حقوق الانسان حول العالم

وضعت عدة مناطق من العالم أنظمة خاصة بها لحماية حقوق الانسان الى جانب أنظمة الامم المتحدة. وتبرز مؤسسات إقليمية اليوم في أوروبا وفي الدول الأميركية والعربية وفي افريقيا، إلا أنها لم تبلغ قارة آسيا



- المحيط الهادئ. ومع ذلك، صادقت معظم بلدان العالم على معاهدات الامم المتحدة واتفاقياتها الرئيسية، معبرة بذلك عن موافقتها على المبادئ العامة ومعتبرة أنها تخضع لقانون حقوق الانسان الدولي. دخل الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب حيّز التنفيذ في تشرين الاول ١٩٨٥، وصادقت عليه أكثر من أربعين دولة. والميثاق مثير للاهتمام من حيث الفوارق بينه وبين المعاهدات التي أقرت في أنحاء أخرى من العالم.

- يشمل الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما المدنية والسياسية على عكس الاتفاقيات الأوروبية أو الأميركية.
- يتعدى الميثاق الافريقي الحقوق الفردية وينص على حقوق الشعوب الجماعية أيضاً.
- يعترف الميثاق بأن للأفراد واجبات كما لهم حقوق على حد سواء كما يدرج واجبات محدّدة، على الفرد ان يؤديها لعائلته ومجتمعه ودولته والاسرة الدولية.

؟ لم تدرج الواجبات في ميثاق حقوق الانسان بركم؟ وهل تظنون أنه يجب إدراجها في وثائق حقوق الانسان كلها؟

تبرز في العالم العربي حالياً لجنة إقليمية لحقوق الانسان ذات سلطات محدودة. مع ذلك، تمّ إقرار الميثاق العربي لحقوق الانسان بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧ الذي سينشئ نظاماً إقليمياً. والوثيقة هذه كالميثاق الافريقي تتضمن حقوقاً اقتصادية واجتماعية ومدنية وسياسية ولائحة أيضاً بالحقوق الجماعية للشعوب العربية وتجدر الإشارة إلى «إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام» الصادر عن مجلس وزراء الخارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة في ٥ أغسطس ١٩٩٠.

وقد برزت مطالبات بإنشاء نظام مماثل في المنطقة الآسيوية والمحيط الهادئ، إلا أنه لم تعتمد أي اتفاقيات رسمية حتى الآن. ونتج عن اجتماع المنظمات غير الحكومية في المنطقة في العام ١٩٩٢ في بانكوك، اعلان منظمة الامم المتحدة لحقوق الانسان الذي ينص على ما يلي:

«يمكن أن نتعلم من مختلف الثقافات من وجهة نظر تعددية... فحقوق الانسان العالمية متأصلة في معظم الثقافات. ونؤكد على ركائز حقوق الانسان العالمية التي تؤمن الحماية لكل البشرية... وبينما نناصر التعددية الثقافية، يجب ألا نتسامح مع تلك الممارسات الثقافية التي تنتقص من حقوق الانسان المقبولة عالمياً بما في ذلك حقوق المرأة. وبما أن حقوق الانسان تثير الاهتمام على الصعيد العالمي وبما أن قيمتها عالمية، يجب ألا تعتبر مناصرة حقوق الانسان تعدياً على السيادة الوطنية».

كيف يمكن أن نستخدم حقوقنا؟

حقوق الانسان قائمة لاجلنا. فكيف يمكن أن نستفيد منها؟ من الواضح أن مجرد وجودها ليس كافياً لوضع حدّ لانتهاكات حقوق الانسان التي تقع كل يوم، في كل أصقاع الارض. فهل يمكن أن تحدث أي تغيير؟ وكيف يمكن أن نستخدمها؟

؟ هل تعرفون ما هي الحقوق التي تملكونها؟

يتناول عدد من أقسام هذا الدليل التدريبي أوجهاً مختلفة لهذه المشكلة.

التعرّف الى الحقوق

نتناول في القسم التالي مختلف أنواع الحقوق التي يحميها القانون الدولي. فإن عرفنا ميادين الوجود الانساني المرتبطة بقانون حقوق الانسان وأدركنا موجبات الحكومات بموجب هذه الهيئة القانونية، نستطيع أن نبدأ بممارسة الضغوط بمختلف الوسائل. وفي هذا القسم، يرتبط كل مجال من مجالات

«مع أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات السياسية والثقافية والدينية المختلفة، يبقى من واجب الدول أن تبرز حقوق الانسان والحريات الأساسية وتحميها، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية».

اعلان فيينا، ١٩٩٢.

«كلنا مسؤولون، وأنا بالذات، عن كل شيء وعن كل أحد».

فيودور دوستويفسكي



الظلم بحقوق الانسان تقريباً، بدءاً من الفقر على المستوى المحلي الى الضرر البيئي والصحة وظروف العمل والقمع السياسي والحق في التصويت والهندسة الوراثية وقضايا الاقليات والارهاب والقتل الجماعي وغيرها. ويتزايد عدد القضايا يوماً بعد يوم. وتعالج بعض القضايا المتعلقة بتطبيق شرعات وقوانين حقوق الانسان مباشرة في قسم «أسئلة وأجوبة» الذي يقدم أجوبة مختصرة على بعض الاسئلة الأكثر شيوعاً والتي غالباً ما تطرح حول حقوق الانسان.

بالإضافة إلى ذلك، يعالج كل قسم من أقسام الفصل الخامس مواضيع الدليل التدريبي بالتفصيل. أما إذا كنت مهتماً بالإطلاع على كيفية توفير حماية أكبر لقضية معيّنة كالحق في الصحة والتربية أو ظروف العمل العادلة، وسيكون من المفيد الرجوع الى المعلومات الاضافية المرتبطة بهذه القضية.

استعمال الآليات القانونية

علينا بالإطلاع على الآليات القانونية القائمة لحماية مختلف المجالات الخاصة بمصالح الشعوب. فأوروبا مثلاً، ولحسن الحظ، ونظراً الى أهمية بعض الحقوق، لديها محكمة دائمة للتحقيق في شكاوى انتهاكات حقوق الانسان: المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان. حتى عندما لا تقع الشكاوى في نطاق صلاحية المحكمة الأوروبية، سوف نرى أن هنالك آليات أخرى تحمّل الدول مسؤولية أفعالها وتكرهها على الالتزام بموجباتها وفق قانون حقوق الانسان. فوجود القانون ضروري حتى في ظل غياب وسائل شرعية ترغم الدول على الإلتزام به.

التأثير بواسطة جماعات الضغط وشن الحملات والنشاطية (التحرك)

هل شاركت يوماً في شن الحملات أو في تحركات حقوق الانسان؟

تؤدي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية وغيرها من أصحاب المبادرات المدنية دوراً مهماً في ممارسة الضغوط على الدول. وهذا ما يعالجه قسم الناشطية (التحرك) ودور المنظمات غير الحكومية من هذا الدليل التدريبي. ويرتبط دور الجمعيات هذه بالنساء والرجال في الشارع بوجه خاص ولا يعود السبب الى تبنيها قضايا فردية في غالب الاحيان، إنما لتوفيرها وسائل للشخص العادي للمشاركة في حماية حقوق الانسان. ففي النهاية، تتألف هذه الجمعيات من أشخاص عاديين! كما سنطلع على كيفية عملها لتعزيز حقوق الانسان وعلى بعض الامثلة من العمل الناجح.

«أرى في عقوبة الاعدام عملاً وحشياً غير اخلاقي يقضي على ركائز المجتمع المعنوية والقانونية. وكلي اقتناع بأن الوحشية لا تولد إلا الوحشية».

اندرية ساخاروف

«كل نفس بما كسبت رهينة».

القرآن الكريم

الانخراط

يتناول الفصل الثالث بعنوان المبادرة بالعمل «التحرك»، أعمالاً يمكن القيام بها على صعيد يومي ويقدم عدداً من الامثلة على العمل الذي يمكن أن تشاركوا فيه. وتملك المجموعات الشبابية قدرات هائلة لممارسة الضغط على الدول أو الهيئات الدولية وعرض قضايا انتهاك حقوق الانسان على العلن. ويجب أن تقدم لك الامثلة في هذا القسم اجراءات عملية يمكن أن تقوم بها مجموعتكم كما ستمنحكم فهماً أعمق حول العمل اليومي للمنظمات غير الحكومية.

معضلات حقوق الانسان واساءة استعمالها

ماذا ينبغي أن نعمل عندما تؤدي حماية حقوق مجموعة من الناس إلى تقييد حقوق الآخرين؟ فحقوق الانسان تستعمل في بعض الأحيان كعذر للقيام بأعمال تكون مدعاة للشك من الناحية الأخلاقية. وقد يدعي الناس حتى الحكومات، أنهم يعملون على حماية حقوق الانسان، إلا أن أفعالهم تنتهك في الواقع الحقوق والحريات الاساسية. وليس من السهل دائماً الحكم في هذه القضايا. راجع الامثلة التالية:



الحقوق المتضاربة

على أثر الاعتداءات الارهابية التي تعرّضت لها الولايات المتحدة الاميركية في ١١ أيلول ٢٠٠١، وضعت معظم الدول قيوداً على بعض الحريات الاساسية بغية مكافحة خطر الارهاب. فصدر في المملكة المتحدة قانون جديد يلغي المادة الخامسة من الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان التي تحمي الاشخاص من الاعتقال التعسفي والسجن. ويسمح ذلك للحكومة بتوقيف الاشخاص من دون أن تثبت إدانتهم أو من دون متولهم أمام أي محكمة بمجرد أن يشتبه بهم.

هل من المسموح تقييد حقوق الاقليات بحجة الامن القومي؟ وإذا كان الامر كذلك، فهل من الضروري وجود حدود لهذا التقييد؟

أعلنت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن تظاهرات المجموعات النازية في الضواحي اليهودية هي بمثابة أشكال شرعية من حرية التعبير. فهل يجب حظر مجموعات كهذه ومنعها من تعزيز عقيدة قد تؤدي الى هلاك شعب بأكمله؟ أم أن وضع قيود على الحق في حرية التعبير غير مقبول؟

تقاليد ثقافية

تعتبر الزيجات المدبرة من الممارسات الشائعة في ثقافات عدة حيث تكره فتاة صغيرة السن على الاقتران برجل اختارته لها عائلتها. هل يجب منع هذه الممارسة لحماية الفتيات؟ أو أن ذلك يعتبر عدم احترام تقليد ثقافي مختلف؟

يمكن أن نذكر أمثلة أخرى منها الممارسة المستمرة لختان النساء في معظم البلدان أو جرائم الشرف التي تطال البنات والنساء. ويعاني الآلاف نتائج الممارسات هذه ويعتبرها العديدون انتهاكاً خطيراً للحقوق، فهل يشكل قبول ختان النساء قبولاً للإختلافات الثقافية وبالتالي يجب السماح به؟

هل يجب أن تطفى القيم الثقافية على حقوق الانسان العالمية والشاملة؟

باسم قضية نبيلة

تفرض الاسرة الدولية أحياناً عقوبات لمعاقبة الانظمة التي تنتهك حقوق الانسان باستمرار. وتحظر هذه العقوبات قيام علاقات تجارية مع الدول المنتهكة لحقوق الانسان، بغية ممارسة الضغط على الحكومة لتغيير سياستها. وقد عزلت الاسرة الدولية بعض البلدان بالكامل وهذا ما حصل في أفريقيا الجنوبية التي عزلت لسنوات بسبب نظام الفصل العنصري. ويتعذر اليوم على كوبا والعراق قبل آذار ٢٠٠٣ إقامة علاقات تجارية مع معظم دول العالم تقريباً. لكن مما لا شك فيه أن أفراد الشعب العاديين هم الذين يعانون تداعيات العقوبات المفروضة هذه وخاصة الطبقات الاجتماعية أكثر حاجة. فهل هذه الوسيلة مقبولة لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان من قبل حكومة أخرى؟

ومع أن الأمم المتحدة لم توافق رسمياً على القصف الذي تعرّضت له كوسوفو من قبل حلف شمال الاطلسي كأحد العقوبات الرسمية، برّر البعض ذلك العمل على أنه يحمي الالبان الاتيين ويحضر مجرماً مطلوباً بتهمة تنفيذ مجازر قتل جماعي أمام العدالة. وقد أدت العمليات العسكرية إلى تهجير مئات الآلاف من اللاجئين وإلى إصابة حوالي ٥٠٠ مدني وإلى تدمير البنية التحتية الصربية بالكامل. وأدت بالإضافة الى ذلك، إلى اعتقال الرئيس ميلوسيفيتش ومحاكمته أمام المحكمة الدولية. وحدثت عمليات مشابهة في أفغانستان من أجل القضاء على الشبكة الارهابية التي اعتبرت مسؤولة عن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. فهل يمكن تبرير الافعال على أساس نتائجها حتى لو تسببت بإصابات كثيرة؟

هل يمكن استخدام الدفاع عن حقوق الانسان لتبرير حملة عسكرية؟

«في كل مرة تموت العدالة، كأنها لم تكن أبداً».

خوسي ساراماغو

في العام ١٩٩٥، قارنت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة معدلات وفيات الاطفال والاولاد في بغداد من العام ١٩٨٩ حتى العام ١٩٩٥. ونشر فريقان رسالة استناداً الى المعطيات التي جمعها وجاء فيها أن حوالي ٥٦٧٠٠٠ طفل عراقي ماتوا نتيجة العقوبات المفروضة حتى ذلك التاريخ. وفي أبريل (نيسان) من العام ١٩٩٨، أعلنت اليونسيف أن ٩٠٠٠٠ طفل يموتون سنوياً نتيجة العقوبات المفروضة.



في نيسان من العام ٢٠٠١، طعن قرار لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة مقولة ان محاربة الارهاب تبرر التضحية بحقوق الانسان. وأدان القرار ٢٤/٢٠٠١ الاعتداءات الارهابية المرتبطة بنزاع الشيشان وخرق القوات الشيشانية القانون الانساني كما بعض الوسائل التي غالباً ما كانت تستعملها قوات الاتحاد الروسي في الشيشان. ودعا إلى إنشاء لجنة تحقيق وطنية في التعسفات الروسية.

أحاجي إضافية

لا تحمل الاسئلة المطروحة في القسم السابق أجوبة قاطعة، إذ لا تزال حتى اليوم موضوع نقاش حاد. والنقاشات هذه مهمة الى حد ما. فهي تدل على مقارنة تعددية جوهرية بالنسبة الى مفهوم حقوق الانسان وعلى أن حقوق الانسان ليست في الحقيقة علماً أو إيديولوجية «ثابتة»، إنما هي مجالاً متطوراً للفكر الاخلاقي والقانوني على حد سواء. ويجب ألا نتوقع أجوبة واضحة دوماً لأن المسائل معقدة جزئياً ولعدم وجود خبراء في الموضوع مؤهلين لاعطاء رأي حاسم والاجابة بصورة قاطعة على كافة الحجج. مع ذلك، هذا لا يعني أن ما من اجوبة أو مجالات توافق، بل هي كثيرة وتتزايد يوماً تقيماً تقريباً. فقد كانت قضية الرق موضوع نقاش وجدل، إنما لم يعد يقبل بالتسامح في هذه القضية، إذ أصبح الحق في التحرر من العبودية معترفاً به على الصعيد العالمي كحق أساسي من حقوق الانسان. كما أن ختان النساء يدان على نطاق واسع على أنه انتهاك لحقوق الانسان مع أن بعض الثقافات تدافع عنه. ويطالب أعضاء مجلس أوروبا بالعمل على إلغاء عقوبة الاعدام التي باتت تشكل دون جدل قضية مهمة في أوروبا. يجب أن نكون على ثقة بأن معظم هذه القضايا ستحل في النهاية، إنما في الوقت الحالي، يمكن أن نشارك في النقاش ونعطي آراءنا الخاصة حول أكثر القضايا إثارة للجدل من خلال الرجوع الى القيمتين الأساسيتين الجوهريتين في حقوق الانسان ألا وهما المساواة والكرامة الانسانية. فإذا انتقص أي عمل من كرامة الفرد الانسانية، تكون حقوق الانسان قد انتهكت في جوهرها.

مراجع

- أوروبا، الشباب، حقوق الانسان، التقرير اسبوع حقوق الانسان، من إعداد يانيل اوهانا، (منشورات) المركز الاوروبي للشباب، بودابست ٢٠٠٠.
- غارسون، فالديس، إي. اضطرابات حول الموضوع المعنوي للتعدد الثقافي، مفاتيح العقل، رقم ١٤، مدريد في يوليو (تموز) وأب (أغسطس) ١٩٩٧.
- حقوق الانسان، كتيب أساسي لموظفي الامم المتحدة، مكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان، الامم المتحدة، جنيف.
- ليفين، ل. حقوق الانسان، أسئلة وأجوبة. اليونسكو، باريس، العام ١٩٩٦.



تطور حقوق الانسان

وعدود ما بعدها وعود

«حقوق الانسان العالمية غير قابلة للانقسام مترابطة ومرتبطة ببعضها البعض».

اعلان فيينا

قطع قادتنا وعوداً والتزامات كثيرة بالنيابة عنا! ولو أنهم حققوا كل وعد قطعوه، لنعمنا بحياة هادئة آمنة سليمة مطمئنة، ولاتسمت أنظمتنا القانونية بالعدل ولوقرت الحماية عينها للجميع، ولكانت سياساتنا شفافة وديمقراطية وتخدم مصالح الجميع.

إذا أين المشكلة؟ تكمن المشكلة في كون رجالات السياسة مثلنا جميعاً إذ غالباً ما يتفاوضون عن الامور إذا استطاعوا! فنحن بالتالي بحاجة إلى معرفة الوعود التي قطعوها باسمنا والتأكد من أنهم يفون بها.

هل تنفذون وعودكم دوماً؟ حتى وإن لم يذكركم أحد بالوعد الذي قطعتموه؟

ما هي الحقوق التي نملكها؟

نحن نعرف أن لكل منا حق في احترام حقوقه كإنسان. ويغطي كل من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وغيرها من المعاهدات الدولية مجموعة كبيرة من مختلف الحقوق التي يجب أن نطلع عليها بالترتيب الذي نشأت فيه واعترفت به الاسرة الدولية. والتصنيف العادي لهذه الحقوق هو الجيل الاول من الحقوق والجيل الثاني والثالث. لذا، علينا ان نتبع هذا الترتيب في الوقت الحاضر وأن نتنبه الى أن التصنيف هذا محدود الاستعمال كما يمكن أن يكون مضللاً في بعض الاحيان.

الجيل الاول من الحقوق (الحقوق المدنية والسياسية)

نشأ الجيل الاول من الحقوق كنظرية في القرنين السابع والثامن عشر وارتكز في معظمه على الاهتمامات السياسية. وبدأ الاعتراف ببعض الامور التي لا يجب أن تمارسها الدولة القوية وبضرورة أن يؤثر الشعب على السياسات التي تطبق عليه.

والفكرتان الاساسيتان اللتان تمحور حولهما هذا الجيل من الحقوق هما الحرية الفردية وحماية الفرد من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة.

■ تؤمّن الحقوق المدنية الضمانات الدنيا حول السلامة الجسدية والمعنوية وتتيح للافراد حرية الفكر والضمير والمعتقد كالحق في المساواة والحرية. وحرية المعتقد والممارسة الدينية والتعبير عن الرأي والحق في عدم التعرض للتعذيب أو القتل.

■ تصنّف الحقوق القانونية عادة كالحقوق المدنية. فهي تؤمّن الحماية الاجرائية للاشخاص في التعامل مع النظام القانوني والسياسي. ونذكر مثلاً، الحماية من الاعتقال التعسفي والاحتجاز والحق في أن يعتبر الشخص بريئاً الى أن تثبت إدانته في محكمة قانونية عادلة والحق في استئناف الحكم.

■ إن الحقوق السياسية ضرورية من أجل المشاركة في حياة الجماعة والمجتمع كالحق في التصويت والحق في الانتساب الى أحزاب سياسية والحق في تكوين التجمعات وحرية حضور الاجتماعات والتعبير عن الرأي والحق في الحصول على المعلومات.

إن هذا التصنيف ليس واضحاً ولا قاطعاً، بل هو طريقة لتصنيف مختلف الحقوق، علماً أن معظمها يصبّ في أكثر من فئة. فالحق في التعبير عن الرأي مثلاً حق سياسي ومدني في آن. وهو مهم للمشاركة في الحياة السياسية كما أنه أساسي لحريةنا الفردية.

ليست المشكلة في السجن إنما في تفادي الاستسلام

ناظم حكمت



هل كل الحقوق السياسية حقوق مدنية أيضاً؟

نجد تحديد الحقوق المدنية والسياسية اليوم بالتفصيل في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية. ولطالما اعتبر معظم الناس من جيل الى جيل، في الغرب على الاقل، أن هذه الحقوق هي الأهم على الاطلاق، إن لم تكن حقوق الانسان الفعلية الوحيدة. وسنرى في القسم التالي أن وجهة النظر هذه مغلوطة. فخلال الحرب الباردة، انتقدت بلدان الاتحاد السوفياتي لتجاهلها الحقوق المدنية والسياسية. وانتقدت هذه البلدان بدورها البلدان الديمقراطية الغربية لتجاهلها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الاساسية التي سنطّلع عليها لاحقاً. وفي الانتقادين عنصر من الحقيقة بعض الشيء.

الجيل الثاني من الحقوق (الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)

تتناول هذه الحقوق كيفية عيش الاشخاص وعملهم معاً ومستلزمات الحياة. وهي تستند الى أفكار المساواة والاستفادة المضمونة من السلع والخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية الضرورية. وقد باتت تشكّل موضوع اعتراف دولي متزايد مع بروز تأثير الثورة الصناعية ونشوء الطبقة العاملة. وقد أدى ذلك إلى مطالب وأفكار جديدة حول معنى العيش الكريم. وأدرك الناس أن الكرامة الانسانية تتطلب أكثر من عدم التدخل في شؤون الشعب كما نادى الحقوق المدنية والسياسية.

■ **الحقوق الاجتماعية:** هي الحقوق الضرورية للمشاركة الكاملة في حياة المجتمع. وهي تشمل على الاقل الحق في التربية والحق في تأسيس عائلة والحفاظ عليها ومعظم الحقوق الاخرى التي غالباً ما تعتبر حقوقاً «مدنية» كالحق في الترفيه والعناية الصحية والحق في احترام الخصوصية والتحرر من التمييز.

■ وتشمل **الحقوق الاقتصادية** عادةً الحق في العمل والحق في مستوى عيش ملائم والحق في السكن والاعانة للمسنين أو المعوقين. وتعكس الحقوق الاقتصادية ضرورة وجود حد أدنى من الضمانات المادية للمحافظة على الكرامة الانسانية وأن الافتقار مثلاً الى وظيفة مرضية أو مسكن قد يكون محبطاً على الصعيد النفسي.

■ وتشير **الحقوق الثقافية** الى «نمط عيش» الجماعة الثقافي وغالباً ما لا تحظى بالاهمية التي تحتلها معظم الحقوق الاخرى. وهي تشمل الحق في المشاركة بحرية في حياة الجماعة الثقافية والحق في التربية أيضاً. مع ذلك، ستكون معظم الحقوق الاخرى غير المصنفة رسمياً كحقوق ثقافية، ضرورية للاقلية داخل مجتمع ما للمحافظة على ثقافتها المميزة كالحق في عدم التعرض للتمييز والحق في المساواة في الحماية أمام القانون.

هل يتم تقييد حقوق المجموعات الثقافية المختلفة في مجتمعكم؟ ما هي الاعياد الدينية التي تحظى بأهمية وطنية؟

يشار إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي الميثاق الاوروبي الاجتماعي.

هل بعض الحقوق أهم من حقوق أخرى؟

لقد كان من الصعب تقبّل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية لأسباب ايديولوجية وسياسية على حد سواء. ومع أنه من الواضح بالنسبة الى المواطن العادي أن بعض الامور كالحصول على مستوى لائق للعيش والسكن وشروط معقولة للعمل هي مهمة للحفاظ على الكرامة الانسانية، لم يبدي رجال السياسة استعداداً للاقرار بها. ومرد ذلك من دون شك الى أن تأمين

«ما يؤثر الصدمة... هو أن الدول والاسرة الدولية ككل ما زالت تسمح بانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أغلب الاحيان علماً أنه لو كان لذلك صلة بالحقوق المدنية والسياسية، لأفارت الرعب والغضب وأدى الى مشاورات ودعوات لمعالجة المسألة على الفور».

تصريح من لجنة الامم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى مؤتمر فيينا.

«إن الحق في التنمية من حقوق الانسان التي لا يمكن التنازل عنها والتي بموجبها يحق لكل انسان ولكل الشعوب أن يشاركوا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وأن يساهموا فيها ويتمتعوا بها، ففيها يمكن أن تتحقق حقوق الانسان والحريات الاساسية بالكامل».

المادة الاولى من إعلان الامم المتحدة عن الحق في التنمية.

«تبدأ حقوق الانسان بالفطور».

ليوبولد سنغور



الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجميع في العالم يتطلب إعادة توزيع شاملة للثروة. ويدرك رجال السياسة جيداً أن سياسة من هذا النوع لا تحقق لهم الاصوات.

ولذلك، يقدمون عدة تبريرات للقول إن الجيل الثاني من الحقوق هو من نوع مختلف. فغالباً ما يدعون أولاً أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ليست واقعية وغير قابلة للتحقق على المدى القصير على الأقل وأنه ينبغي التحرك نحو تحقيقها تدريجياً. تلك هي المقاربة التي اعتمدها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألا وهي على الحكومات إظهار أنها ستتخذ التدابير الملائمة لتحقيق تلك الغايات في وقت ما في المستقبل. مع ذلك، يثير الادعاء من دون شك جدلاً واسعاً، إذ يستند إلى اعتبارات سياسية أكثر من أي اعتبارات أخرى. وأظهرت العديد من الدراسات المستقلة وجود موارد كافية في العالم وخبرات كافية لتلبية حاجات الجميع الأساسية، إذا ما بذل جهد مشترك.

أما الادعاء الثاني، فيكمن في وجود اختلاف نظري جوهري بين الجيلين الأول والثاني من الحقوق ألا وهو أن حقوق الجيل الأول تقضي بإحجام الحكومات فقط عن القيام ببعض النشاطات (وتعرف تلك بالحقوق السلبية)، فيما تقتضي حقوق الجيل الثاني التدخل الإيجابي من الحكومات (وتعرف بالحقوق الإيجابية)، وتكمن الحجة في أنه من غير الواقعي أن تتخذ الحكومات خطوات إيجابية فعلية على المدى القصير على الأقل وبالتالي عدم التزامها بالقيام بذلك. فمن دون التزام من أحد، ما من وجود للحقوق بالمعنى الحقيقي للكلمة.

يبرز سوء فهم أساسي على صعيدين في هذا التحليل. أولاً، ليست الحقوق المدنية والسياسية صرف سلبية بأي شكل من الأشكال. فلا يكفي أن يتمتع المسؤولون الرسميون والحكوميون عن تعذيب الافراد لتضمن الحكومة حق عدم التعرض للتعذيب! فالحرية الحققة تتطلب في هذا المجال نظاماً معقداً من المراجعة والمراقبة كأنظمة ضبط الامن والآليات القانونية وحرية المعلومات ودخول مراكز الاعتقال والسجون للمراقبة وما إلى ذلك. وينطبق الامر نفسه بالنسبة الى تأمين الحق في التصويت والحقوق المدنية والسياسية الأخرى كلها. بمعنى آخر، تتطلب هذه الحقوق عملاً فعلياً إيجابياً من الحكومة، إضافة الى الإحجام عن العمل السلبي.

؟ ما هو العمل الفعلي الإيجابي الذي نحتاج حكومة ما إلى القيام به من أجل تأمين انتخابات حرة وعادلة ونزيهة بالفعل؟

ثانياً، إن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية شأنها شأن الحقوق المدنية والسياسية، تستلزم إحجام الحكومات عن القيام ببعض الممارسات كمنح الشركات إعفاءات من الضرائب أو دعم التنمية في مناطق تستفيد من منافع أكثر من غيرها أو فرض التعريفات الجمركية لمعاينة الدول النامية وما إلى ذلك. في الواقع، ترتبط مختلف أنواع الحقوق في ما بينها أكثر مما تظهره عناوينها، فالحقوق الاقتصادية تندمج مع الحقوق السياسية. وغالباً ما لا يمكن تمييز الحقوق المدنية عن تلك الاجتماعية. فقد تكون العناوين والتصنيفات مفيدة لظهور صورة عامة، إلا أنها قد تكون مضللة أيضاً. فكل حق يصبّ تقريباً في كل فئة وفق ظروف مختلفة.

الجيل الثالث من الحقوق (الحقوق الجماعية)

لم تظل لائحة حقوق الانسان المعترف بها دولياً على حالها. ومع أن أياً من الحقوق المدرجة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان طرح كموضوع بحث خلال الخمسين سنة او اكثر من وجودها، لقد وضّحت المعاهدات والوثائق الدولية الحديثة بعض المفاهيم الأساسية التي كانت مطروحة في تلك الوثيقة الأصلية وطوّرتها.

وأنت هذه الاضافات نتيجة عدة عوامل، فقد تولدت جزئياً نتيجة تغيّر الافكار والمفاهيم حول الكرامة الانسانية ونتيجة التغيّرات التكنولوجية والتهديدات الجديدة التي برزت. أما في ما يتعلق بالفئة الخاصة والجديدة للحقوق التي اعتبرت الجيل الثالث من الحقوق، فقد أتت نتيجة فهم أكبر لمختلف أنواع العوائق

«يأتي الطعام أولاً ثم الاخلاقيات».

بيرتولد بريخت

«الثقافة هي ما يبقى عند المرء عندما ينسى كل شيء».

اميل هنريوت



التي قد يتعرّض لها تطبيق الجيلين الاول والثاني من الحقوق. وأظهرت العولمة المتزايدة إمكانية تحويل الموارد نحو إزالة تلك العوائق.

؟ ما هي العوائق الرئيسية أمام تأمين حقوق الأشخاص بالكامل في الدول النامية؟ ما هي الحقوق التي تتعرّض للتهديد الأكبر؟

إن الفكرة الكامنة في أساس الجيل الثالث من الحقوق هي التكافل والتضامن، وتشمل تلك الحقوق، الحقوق الجماعية للمجتمعات أو الشعوب كالحق في التنمية المستدامة والحق في السلام والحق في بيئة سليمة. ففي معظم أنحاء العالم، تدلّ ظروف الفقر المدقع والحرب والكوارث البيئية والطبيعية على حصول تطوّر محدود جداً في مجال حقوق الانسان. ولهذا، شعر معظم الأشخاص بأن الاعتراف بفضة جديدة من حقوق الانسان ضروري، إذ من شأنها تأمين الظروف الملائمة للمجتمعات في البلدان النامية بوجه خاص من أجل توفير الجيلين الاول والثاني من الحقوق المعترف بها.

أما الحقوق المحددة التي تشتمل عليها عموماً فئة الجيل الثالث من الحقوق، فتتناول الحق في التنمية المستدامة والحق في السلام والحق في البيئة السليمة والحق في المشاركة في التراث والارث البشري المعروف والحق في التواصل والحق في المساعدة الانسانية.

ويتأثر مع ذلك جدل حول هذه الفئة الجديدة من الحقوق، إذ يعارض بعض الخبراء اعتبار الحقوق الجماعية من حقوق الانسان. فحقوق الانسان تحدّد على أنها ملك الافراد كما أنها تحدّد مجال المصلحة الفردية الذي يجب أن يحظى بالاولوية، بالنسبة إلى مصالح المجتمع أو المجموعات الاجتماعية، على خلاف الحقوق الجماعية التي هي ملك الجماعات أو الدول ككل.

ولا يدور النقاش حول وجود الحقوق فحسب، بل عما إذا كانت مصنفة ضمن حقوق الانسان أم لا. وهو ليس نقاشاً حول التسمية فقط، لأن بعض الأشخاص يخشون أن يشكّل التغيير الاصطلاحي تبريراً يدفع بالانظمة القمعية الى إنكار حقوق الانسان (الفردية) باسم حقوق الانسان الجماعية هذه، كأن تتمتع الحقوق المدنية بشدة مثلاً من أجل تأمين التنمية الاقتصادية. كذلك، يبرز قلق آخر يتم التعبير عنه أحياناً وهو بما أنه ليس من واجب الدولة بل الاسرة الدولية ضمان الجيل الثالث من الحقوق، فمن المستحيل التأكد من محاسبة التقصير. ومن هو المسؤول عن ضمان السلم في القوقاز أو في فلسطين؟ وكيف؟

ومهما كانت التسمية التي تطلق عليها؛ هناك إجماع عام على أن هذه المجالات تتطلب استكشافاً واهتماماً أكبر من الاسرة الدولية. وقد تم الاعتراف ببعض الحقوق الجماعية وفق الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب بوجه خاص. ويتضمّن الاعلان العالمي لحقوق الانسان نفسه الحق في تقرير المصير وقد تم تحديد الحق في التنمية من حقوق الانسان في العام ١٩٨٦ في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لكل شخص حق... في الاسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.

المادة ٢٧ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان

تقدّم العلم

يتم الاقرار بحقوق جديدة في مجال آخر هو الطب. فقد طرحت الاكتشافات العلمية الجديدة أسئلة عدة حول حقوق الانسان في مجال الهندسة الوراثية بوجه خاص وحول زرع الاعضاء والانسجة. وكان لا بد من معالجة مسائل مرتبطة بطبيعة الحياة الخاصة نتيجة التقني في كل تلك المجالات. واستجاب مجلس أوروبا لهذه التحديات من خلال معاهدة دولية جديدة ألا وهي إتفاقية حماية حقوق الانسان وكرامة الكائن البشري في ما يتعلّق بتطبيق البيولوجيا والطب (تعرف اليوم باتفاقية أوفيبدو). وأصبحت هذه المعاهدة سارية المفعول في كانون الثاني ١٩٩٩.

يحظر كل تدخل من أجل تكوين كائن بشري مماثل لكائن آخر، كان حياً أم ميتاً.

بروتوكول ملحق لاتفاقية حقوق الانسان وكرامة الكائن البشري، باريس، ١٩٩٨.

ووقّعت ٣٠ دولة في مجلس أوروبا هذه الاتفاقية وصادقت عليها عشر دول. وهي تضع توجيهات عامة لبعض الاشكاليات التي طرحت في القسم السابق. نورد أدناه موجزاً عن بعض المواد المتصلة بهذا الموضوع.

- يحظر أي شكل من أشكال التمييز على أساس الارث الجيني.
- يمكن إجراء الاختبارات الجينية التنبؤية لاسباب صحية علاجية فقط وليس من أجل تحديد الخصائص الفيزيولوجية التي ستمو مع المولود لاحقاً.



اليونسكو

«أعادت اليونسكو اهتماماً خاصاً بالمجموعة الجينية البشرية وفي العاشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٧، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو، الاعلان العالمي للمجموعة الجينية البشرية وحقوق الانسان. ويضع هذا الاعلان قيوداً مشابهة للتدخل الطبي في الوراثة الجينية البشرية وفي الافراد».

- لا يسمح بتعديل الخارطة الوراثية للجينات عند الانسان، إلا لأسباب وقائية أو تشخيصية أو علاجية.
- لا يسمح بعمليات الاخصاب بمساعدة طبية إذا كان الهدف منها تحديد جنس الطفل.
- لا يمكن نزع الاعضاء أو الانسجة من شخص على قيد الحياة، إلا بهدف زرعها عند مريض (المادة ٢١ - منع الربح المادي من تجارة الأعضاء والأنسجة الحيّة).

التكنولوجيا البيولوجية

ان الهندسة الوراثية هي أسلوب فهم صفات الكائنات الحية الوراثية بشكل محدد سلفاً من خلال تعديل الجينات الوراثية. وقد أدى التقدم في هذا المجال إلى إثارة جدل محتدم حول مختلف القضايا الاخلاقية وقضايا حقوق الانسان، كأن تطرح قضية ما إذا كان تعديل الخلايا الوراثية مسموحاً به حين ينتج تغييراً جينياً دائماً على الكائن وللأجيال المستقبلية أو حول ما إذا كان تولد جسم مستنسخ من جينة فردية مسموحاً به بالنسبة إلى الانسان، كما بالنسبة إلى الفأرة والنعجة.

كذلك، أتاح التقدم الحاصل في التكنولوجيا الطبية والبيولوجية إمكانية زرع أعضاء أو أنسجة لأشخاص بالفين كما لأجثة من جسم الى آخر. وكما هو حال الهندسة الوراثية، تقدّم التكنولوجيا البيولوجية إمكانيات هائلة من أجل تحسين نوعية حياة البشر وحتى إنقاذهم من الأمراض. ولكن، فلننظر في بعض الاشكاليات التي يطرحها التقدم الحاصل:

- إذا أمكن إنقاذ حياة انسان أو تحسينها من خلال نزع عضو من شخص ميت، هل ينبغي القيام بذلك دائماً؟ أم أن الموتى يستحقون الاحترام أيضاً؟
- كيف يمكن ضمان فرص متكافئة متساوية لكل من هم بحاجة للحصول على أعضاء للزرع، إذا كانت كمية الاعضاء الممكن تأمينها محدودة؟
- هل من الضروري سنّ قوانين تتعلق بكيفية المحافظة على الأعضاء والأنسجة؟
- إذا كان التدخل الطبي يؤثر على الخريطة الجينية لفرد ما ويؤدي إلى تعريض حياته للخطر أو يسيء الى نوعية حياته، هل ينبغي المطالبة بتعويض؟ هل تتوفر عناصر تهمة القتل إذا ما توفي الفرد؟

المراجع

سيمونيدس، جانوس، حقوق الانسان: أبعاد وتحديات جديدة، دليل تدريبي حول حقوق الانسان، الاونسكو/ منشورات دارتموث، باريس، ١٩٩٨.

دونيلي جاك، حقوق الانسان العالمية في النظرية والتطبيق، منشورات جامعة كورنيل، ١٩٨٩.

روبرتسون، أ. ومريل ج.، حقوق الانسان في العالم، منشورات جامعة مانشيستر ١٩٩٦. شبكة مجلس أوروبا حول الاخلاقيات البيولوجية على الانترنت. www.legalcoe.int/bioethics



الحماية القانونية لحقوق الانسان

نحن نعلم أنه لا يمكن التنازل عن حقوق الانسان للغير وأنها ملك كل كائن بشري. ولكن كيف السبيل للوصول اليها والتمتع بها؟ وأين نعرث على إثباتات تدل على اعتراف الدول بها رسمياً؟ وكيف تطبق هذه الحقوق؟

«لا يغير القانون القلب، إنما يكبت متحجري القلب.»

مارتن لوثر كينغ

الإعتراف بحقوق الانسان بموجب اتفاقيات

لقد أجمعت الدول على المستوى الدولي على وضع اتفاقيات تتناول قضايا حقوق الانسان. وتحدّد هذه الاتفاقيات معايير موضوعية حول سلوك الدول بحيث تفرض عليها واجبات حيال الافراد. وهي على نوعين: ملزمة قانوناً وغير ملزمة.

تمثل الوثيقة الملزمة التي تسمى أيضاً معاهدة أو اتفاقية أو عهداً التزام الدول بتطبيق الحقوق على المستوى الوطني. وعلى كل دولة أن تظهر فردياً رغبتها في الالتزام الذي يمكن أن يتجسّد من خلال المصادقة أو الموافقة (إن مجرد التوقيع على الوثيقة ليس ملزماً). ويحق للدول عامة بأن تعبّر عن تحفظها أو تعلن عدم موافقتها على بعض الأحكام الواردة في الوثيقة، علماً أن الهدف من التحفظ هو تحفيز أكبر عدد ممكن من الدول للتوقيع عليها. إذ من الأفضل أن تتعهد دولة بالالتزام ببعض أحكام حقوق الانسان على ألاّ تلتزم بأي منها! مع ذلك، يتم استغلال هذه الآلية أحياناً واستعمالها كحجة لإنكار حقوق الإنسان الأساسية، مما يسمح لدولة ما بالتهرب من الرقابة الدولية في بعض المجالات.

؟ لم في رأيك أن الدول التي لا تحترم حقوق الانسان مستعدة هي أيضاً لتوقيع معاهدات حقوق الانسان الدولية؟

إن الوثيقة غير الملزمة بخلاف الملزمة هي أساساً عبارة عن إعلان أو إتفاقية سياسية تجريها الدول وتعلن فيها عن بذل المساعي من أجل تحقيق مجموعة من الحقوق من دون أي موجب قانوني. وهذا يعني عادةً بصورة عملية عدم وجود أي آلية تطبيق رسمية (أو قانونية).

؟ ما قيمة الوعد بالالتزام بمعايير حقوق الانسان إذا لم يكن مدعوماً بأليات قانونية؟ وهل هذا الوعد أفضل من لا شيء؟

يولد إعلان الامم المتحدة أو أي وثيقة أخرى غير ملزمة عادةً عن انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة أو عن مؤتمر دولي يعقد من أجل البحث في قضية محدّدة. وتعتبر كل الدول، بمجرد كونها من أعضاء الامم المتحدة أو بمجرد مشاركتها في المؤتمر، موافقة على الاعلان الصادر. ويمكن أن يكون الاعتراف بحقوق الانسان أيضاً على الصعيد الوطني نتيجة إتفاق بين الدولة والشعب. وحين يتم الاعتراف بحقوق الانسان على الصعيد الوطني، تصبح بادئ ذي بدء بمثابة التزام من الدولة تجاه شعبها.

الوثائق الدولية الاساسية

يتم الإقرار بأهمية حقوق الانسان بشكل متزايد كما أنها تحظى بحماية أكبر. وينبغي أن يعتبر ذلك، ليس فقط انتصاراً للناشطين في مجال حقوق الانسان، إنما لجميع الشعوب بوجه عام. فيستتبع هذا النجاح



تطوير مجموعة واسعة ومعقدة من النصوص أو الوثائق التي تتمحور حول حقوق الانسان والاجراءات التطبيقية الخاصة بها.

وتصنّف عادةً موثائق حقوق الانسان في ثلاث فئات رئيسة ألا وهي المدى الجغرافي (إقليمياً أو عالمياً) وفئة حقوق الانسان التي تتناولها، والفئة الخاصة بالأشخاص أو المجموعات الذين تؤمّن لهم الحماية. وعلى مستوى الامم المتحدة وحدها، يبرز ما يزيد عن مئة وثيقة مرتبطة بحقوق الانسان ويزداد هذا العدد، إذا جمعنا تلك التي تبرز على مختلف المستويات الاقليمية. ولا يمكن أن نذكر كل تلك الوثائق هنا. بالتالي لن يتناول هذا القسم إلا ما يهمنا منها:

- الوثائق المعترف بها على نطاق واسع والتي فتحت المجال أمام وضع وثائق أخرى حول حقوق الانسان.
- الوثائق الاوروبية الأساسية.
- الوثائق التي تتناول القضايا الشاملة التي يتناولها هذا الدليل التدريبي.

ميثاق الحقوق الدولي

يعتبر الاعلان العالمي لحقوق الانسان من أكثر وثائق الامم المتحدة الشاملة أهمية وقد تبنته الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ١٩٤٨. وتم الاعتراف بهذا الاعلان على نطاق واسع جداً، إلى حد أن طابعه غير الملزم أساساً قد عُدل، وأصبح يشار اليه غالباً على أنه وثيقة ملزمة قانوناً على أساس القانون الدولي العربي.

يتألف الاعلان العالمي لحقوق الانسان من ديباجة وثلاثين مادة تحدد حقوق الانسان والحريات الأساسية التي يحق لكل الرجال والنساء في العالم التمتع بها من دون أي تمييز وهو يضمن الحقوق المدنية والسياسية كما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد دخل كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز التنفيذ في العام ١٩٦٦ ويشكّلان الوثيقتين الأساسيتين الملزمتين قانوناً للتطبيق في العالم. وهما يشكّلان مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ميثاق الحقوق الدولي. ويشير كل منها بحسب اسمه إلى فئة مختلفة من الحقوق.

فبينما تطبّق الحقوق التي يشتمل عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ما إن توافق دولة على الإلتزام بها، يمكن أن تطبّق الحقوق في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدريجياً (وهذا ما يلزم الدول بوضع سياسيات وتشريعات ترمي تأمين الحقوق بالكامل) ويختلف التعامل مع العهدين كونه لا يمكن عموماً تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل فوري.

ميثاق الحقوق الاساسية

إنه الوثيقة الاولى لحقوق الانسان في الاتحاد الاوروبي. وهو يضم في نص واحد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوق في المجتمع التي طرحت في مجموعة متنوعة من المصادر الدولية والاروروبية والوطنية. وقد أعلنه مجلس أوروبا بالتعاون مع البرلمان الاوروبي واللجنة الاوروبية في نيس بين ٧ و٩ ديسمبر (كانون الاول) من العام ٢٠٠٠ وهو على عكس اتفاقيات مجلس أوروبا ملزم قانوناً ويشمل الاتحاد الاوروبي فقط.

هل نعتقد أنه من الصحيح تطبيق الحقوق المدنية والسياسية مباشرة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية تدريجياً؟

الوثائق الاوروبية

لقد أرست أربع من مناطق العالم الخمس أنظمة حقوق لحماية حقوق الانسان. ففي الأمريكيتين، تبرز منظمة الدول الاميركية، التي أصدرت وثيقة ملزمة رئيسة هي «الاتفاقية الاميركية لحقوق الانسان للعام ١٩٦٩». وفي أفريقيا، نجد الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب الذي اعتمد في العام ١٩٨٦ في الاتحاد الافريقي (الذي كان يعرف بمنظمة الاتحاد الافريقي). أما في القارة الآسيوية، فلم يطوّر أي نظام فعلي حتى الساعة وتعتبر وثيقة حقوق الانسان الاقليمية الوحيدة هي الاعلان الآسيوي لحقوق الانسان وهو إعلان غير ملزم. ماذا عن أوروبا؟ إنها تملك من دون شك نظاماً راسخاً جداً ضمن مجلس أوروبا لحماية حقوق الانسان.

"برأيك لماذا وجدت مختلف المناطق أنه من الضروري ارساء أنظمتها الخاصة في مجال حقوق

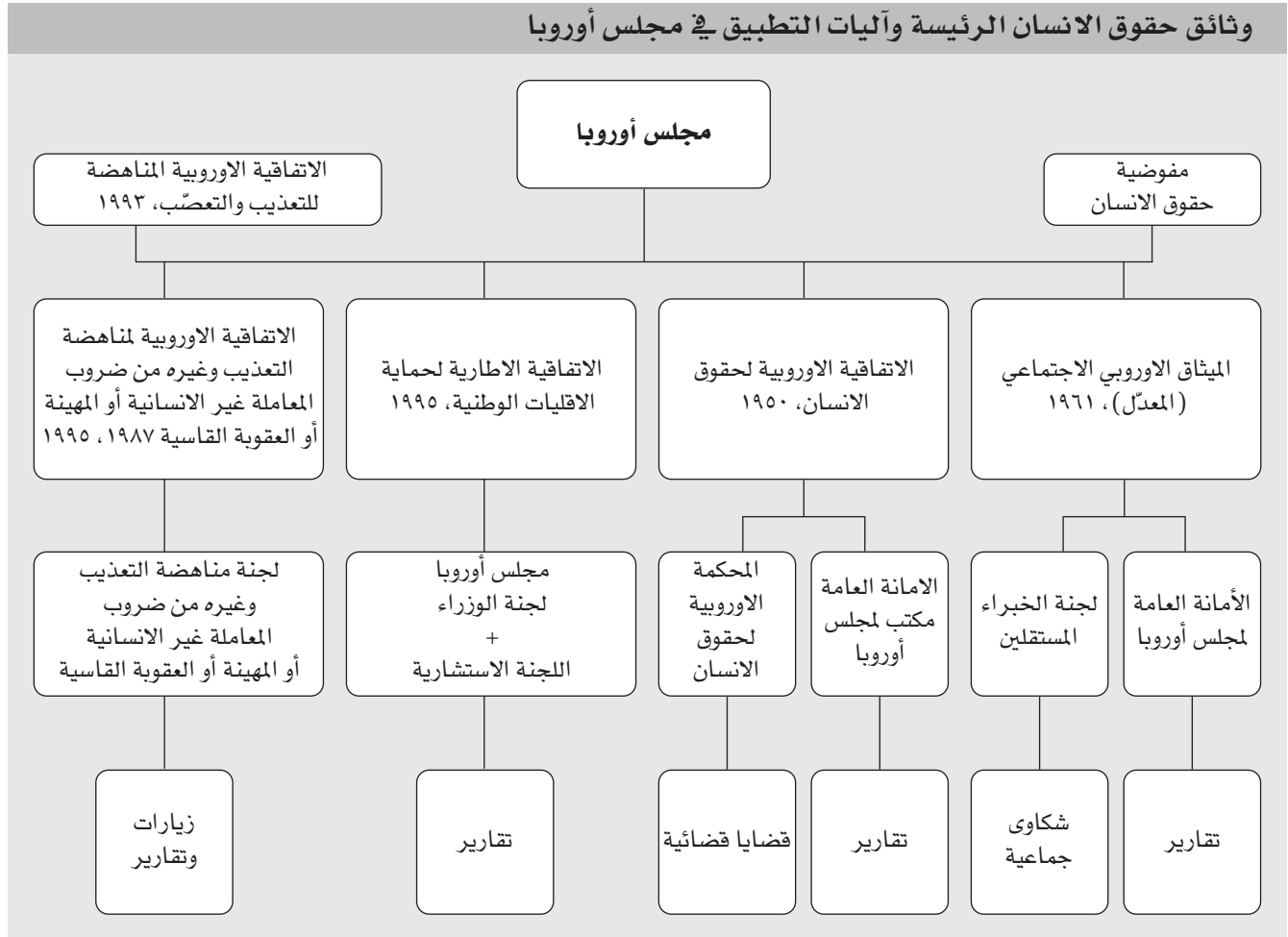
الانسان؟"



إن وثيقة حقوق الانسان الرئيسية هي الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان وقد وافقت عليها كافة الدول الاعضاء في مجلس أوروبا بما أنها من مستلزمات الإنتساب للمجلس. وقد أقرت في العام ١٩٥٠، إلا أنها لم تدخل حيّز التنفيذ إلا بعد مضي ثلاث سنوات. تنص هذه الوثيقة على الحقوق المدنية والسياسية وتكمن قوتها الرئيسية في آلية التطبيق أو المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان. تثير هذه المحكمة واجتهاداتها الإعجاب في العالم وغالباً ما تشكّل مرجعاً للامم المتحدة ولمحاكم معظم البلدان الدستورية وغيرها من الانظمة الاقليمية.

كما هو الحال في الامم المتحدة، يتم ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا في وثيقة منفصلة. ويعتبر الميثاق الأوروبي الاجتماعي (المعدّل) وثيقة ملزمة تشمل حقوقاً تضمن مستوى عيش لائق لسكان أوروبا. وقد وقّعت الميثاق ٤٥ دولة عضواً وصادقت عليه ١٢ دولة (من ٣٢) في نهاية العام ٢٠٠٣.

وثائق حقوق الانسان الرئيسية وآليات التطبيق في مجلس أوروبا





حماية مجموعات محدّدة

أرى نفسي في عيني كل غريب.
روجر واترز

تعترف بعض وثائق حقوق الانسان بحقوق مجموعات محدّدة كما تعترف بحقوق الافراد الأساسية. ومرد هذه الحماية الخاصة الى نشوء قضايا سابقة حول التمييز ضد مجموعات والى وضع بعض المجموعات المستضعفة في المجتمع. من تلك المجموعات التي حظيت بحماية خاصة، نذكر على سبيل المثال:

الاقليات

تحظى بالحماية

- على مستوى الامم المتحدة من خلال إعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى أقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية، الذي أقرّ في العام ١٩٩٢ ومن خلال لجنة فرعية لمناهضة التمييز وحماية الأقليات.
- على المستوى الأوروبي من خلال وثيقة ملزمة ألا وهي الاتفاقية الاطارية لحماية الاقليات الوطنية التي أنشأت هيئة رقابة من خبراء مستقلين شكّلت اللجنة الاستشارية للاتفاقية الاطارية.
- من خلال امتلاك مكانة خاصة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبر المفوضية العليا لشؤون الاقليات الوطنية ووثائق منظمة الامن والتعاون في أوروبا ذات الصلة.

الأطفال

توفرت حماية حقوق الأطفال الأساسية على مستوى الامم المتحدة من خلال إتفاقية حقوق الطفل في العام ١٩٩٠ وهي الاتفاقية المصادق عليها على أوسع نطاق (ما عدا الولايات المتحدة والصومال اللتين امتنعتا عن التصديق). وعلى المستوى الافريقي، يؤمّن الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته حقوق الأطفال الأساسية، أخذاً بعين الاعتبار العوامل الاستثنائية لوضع القارة. وقد أصبح نافذاً في العام ١٩٩٩.

اللاجئون

تضمن حقوق اللاجئين بشكل خاص الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام ١٩٥١ وبواسطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين. أما النظام الإقليمي الوحيد الذي يملك وثيقة خاصة بحماية اللاجئين فهو أفريقيا التي أقرت في العام ١٩٦٩ الاتفاقية التي ترضى خصوصيات اللاجئين المميزة. وفي أوروبا، تقدّم الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان حماية اضافية.

النساء

تتم حماية حقوق النساء بشكل خاص في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء لعام ١٩٩٧، في محاولة لتعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي.

الآخرون

تحظى بعض المجموعات كالعَمَّال والاسرى بحماية خاصة أيضاً، بسبب وضعها الضعيف والمعرّض لخطر الانتهاك. غير أن مجموعات اخرى كالسكان الاصليين هي أقل حظوة، إذ لا تستفيد من حماية خاصة وهي تكافح منذ سنين من أجل نيل حقوقها كمجموعات.

هل يمكن أن نذكر مجموعات في مجتمعك بحاجة إلى حماية خاصة؟

مناهضة العنصرية والتعصب

إن اللجنة الاوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب هي آلية أوجدتها القمة الاولى لرؤساء الدول وحكومات الدول الاعضاء في مجلس اوروبا في العام ١٩٩٣. تكمن مهمة اللجنة في مناهضة العنصرية وكره الاجانب

ومعاداة السامية والتعصب على المستوى الأوروبي ككل ومن منطلق حماية حقوق الإنسان. ويشمل عمل اللجنة كل التدابير الضرورية لمكافحة العنف والتمييز العنصري والاحكام المسبقة التي يتعرض لها الاشخاص أو المجموعات بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الاصل الوطني أو الاثني. وتعيّن الحكومات أعضاء اللجنة الأوروبية المناهضة العنصرية والتعصب على أساس معرفتهم العميقة بمجال مناهضة التعصب. ويتم ترشيحهم بحسب مقدراتهم الشخصية ويتصرفون كأعضاء مستقلين. ويتضمن برنامج نشاطات اللجنة الأوروبية المناهضة العنصرية والتعصب ما يلي:

- اعتماد مقارنة كل بلد على حدة تقوم على إجراء تحاليل عميقة حول الوضع في كل الدول الأعضاء، بغية تطوير مقترحات محدّدة وملموسة تتم متابعتها.
- العمل على مواضيع عامة (جمع أمثلة عن التطبيق الجيد لمواضيع محدّدة وتوزيعها بغية توضيح توصيات اللجنة الأوروبية المناهضة العنصرية والتعصب واعتماد توصيات للسياسة العامة).
- نشاطات على صلة بالمجتمع بما في ذلك زيادة الوعي ودورات إعلامية للدول الاعضاء والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ونشر رسائل مناهضة للعنصرية وإنتاج مواد تربية.

البروتوكول ١٢ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان

تم اعتماد بروتوكول جديد للاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان في العام ٢٠٠٠ الأ وهو بروتوكول ١٢. وقد وقعت عليه ٢٧ دولة في ذلك الوقت وصادقت عليه دولة واحدة. وسيصبح نافذ المفعول بعد ١٠ مصادقات ويركز بشكل أساسي على منع التمييز العنصري. وتضمن الاتفاقية الحق في عدم الخضوع للتمييز العنصري (المادة ١٤)، إنما يعتبر ذلك غير ملائم بالمقارنة مع أحكام الوثائق الدولية الأخرى كالأعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويعزى السبب الرئيسي الى أن المادة ١٤ على عكس المواد الأخرى، لا تنص على أي منع مستقل للتمييز العنصري، إنما تمنع التمييز العنصري في ما يتعلق بالحقوق والحريات المحددة في الاتفاقية. وما أن يصبح البروتوكول نافذاً حتى يحظى منع التمييز العنصري باستقلالية عن الاحكام الأخرى المذكورة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان.

فرض تطبيق مبادئ حقوق الانسان

كيف يمكن أن نضمن عمل آليات الحماية تلك؟ من أو ماذا يجبر الدول على الالتزام بموجباتها؟ إن الهيئات المشرفة الرئيسية هي اللجان أو الهيئة والمحاكم التي تتألف من أعضاء مستقلين كالخبراء أو القضاة الذين يمثلون دولة واحدة. أما الآليات الرئيسية التي تستخدمها هذه الهيئات، فهي:

١. الشكاوى (التي يتقدّم بها كل من الافراد والمجموعات أو الدول).
 ٢. القضايا التي تقدّم أمام المحاكم.
 ٣. اجراءات التبليغ.
- بما أن آليات حقوق الانسان أو الأنظمة الاقليمية لا تستعمل الاجراءات عينها لتطبيق حقوق الانسان، ستساعد بعض الامثلة على توضيح هذه النقاط:

الشكاوى

ترفع الشكاوى ضد دولة ما أمام لجنة أو هيئة في ما يعرف عادةً بالاجراءات شبه القضائية وتتخذ الهيئة المشرفة القرار ومن المتوقع أن تلتزم به الدول مع انه لا توجد اجراءات قانونية للتطبيق. وغالباً ما تحتاج دولة ما الى إعلان أو مصادقة إضافية على بروتوكول اختياري للدلالة على قبولها نظام الشكاوى. وتعدّ كل من لجنة حقوق الانسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري (داخل نظام الامم المتحدة) والاتفاقية الأميركية الداخلية لحقوق الانسان (داخل منظمة الدول الاميركية) أمثلة على الهيئات التي تعالج الشكاوى المقدّمة.

هل من الضروري وضع الية قانونية للزام الدول تطبيق معايير حقوق الانسان؟ وما هي العقوبات التي قد تفرض؟

القضايا التي تقدّم أمام المحاكم

تؤدي محكمتان دائمتان فقط دور هيئات مشرفة على تطبيق حقوق الانسان بالتحديد وهما المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان والمحكمة الأميركية الداخلية لحقوق الانسان. مع ذلك، من المتوقع إنشاء محكمة دولية جديدة، ما إن تصادق ٦٠ دولة على نظامها. وستكون مهمة محكمة الجزاء الدولية محاكمة الافراد المتهمين بارتكاب جرائم ضد الانسانية ومجازر وجرائم الحرب. وفي هذا الصدد، تختلف عن المحكمتين الأوروبية والأميركية اللتين تنظران في الشكاوى التي تقدّم ضد الدول كما أنها متممة لهما.

اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب

تقوم وفود من لجنة مناهضة التعذيب بزيارة الدول الاطراف في الاتفاقية دورياً وقد تنظم زيارات إضافية للغاية المذكورة، عند الحاجة. ففي العام ٢٠٠١، أجرت اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب ١٨ زيارة بما في ذلك زيارات الى سويسرا والفدرالية الروسية (جمهورية الشيشان) ومالطا واسبانيا.



وأدت اللجنة وظيفتها مهمة في قضية الاضراب على الطعام في السجون التركية. فلما كانت الحكومة تسعى لاحداث تغييرات في نظام السجون، استخدم عدد من السجناء الاضراب عن الطعام للاعتراض على بعض الاصلاحات وما لبثت ان اتسمت مظاهراتهم بالعنف. وشاركت اللجنة بشكل ناشط في المفاوضات مع الحكومة والمضربين عن الطعام وحققت في الاحداث واحاطت بالمضربين وبحثت عن كيفية اصلاح مسودة القوانين لنظام السجون التركية. ثم زارت اللجنة تركيا ثلاث مرات في العام ٢٠٠١ لتتابع مسألة الاضرابات عن الطعام في السجون التركية. تكون تقارير اللجنة عادةً علانية www.humanrights.coe.int.

تقارير ومراجعات

تقضي غالبية وثائق حقوق الانسان أن تقدّم الدول تقارير. فتضع الدول تلك التقارير بنفسها متبعة بتوجيهات الهيئة المشرفة وتذكر فيها معلومات عامة عن كيفية ممارسة الحقوق على الصعيد الوطني. ويتم النظر في تلك التقارير علانية وتؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً ناشطاً في هذه المرحلة، فتضع أيضاً تقارير موازية لها حول القضايا عينها (تقارير الظل). ويعدّ كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة أمثلة على الآليات التي تستلزم تقديم التقارير.

وقد أنشئت معظم تلك الآليات التطبيقية لمعالجة أي انتهاك لحق من حقوق الانسان، إلا أن الاتفاقية الأوروبية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة غير الانسانية أو المهينة أو العقوبات القاسية (١٩٧٨) تختلف عن الآليات الأخرى. فهي تقوم على نظام الزيارات من قبل أعضاء اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة غير الانسانية أو المهينة أو العقوبات القاسية إلى السجون ومراكز اعتقال الشباب ومراكز الشرطة والثكنات العسكرية ومستشفيات الامراض العقلية. ويراقب أعضاء اللجنة كيفية معاملة المحتجزين وتطالب اللجنة بالتحسينات عند الحاجة، إلتزاماً منها بالحق في عدم التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية.

المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان

إن المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ مشهورة لعدة أسباب، أولها أنها وضعت نص المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان قيد التطبيق وأعطته معناه الكامل. ومن حسناتها الرئيسة، نظام السلطة الالزامية أي أنه بمجرد تصديق دولة ما على المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان أو تضمم اليها حتى تضع نفسها تلقائياً تحت سلطة المحكمة الأوروبية. ويمكن بالتالي رفع قضية حول انتهاك حقوق الانسان ضد الدولة الطرف، ما إن يتم التصديق.

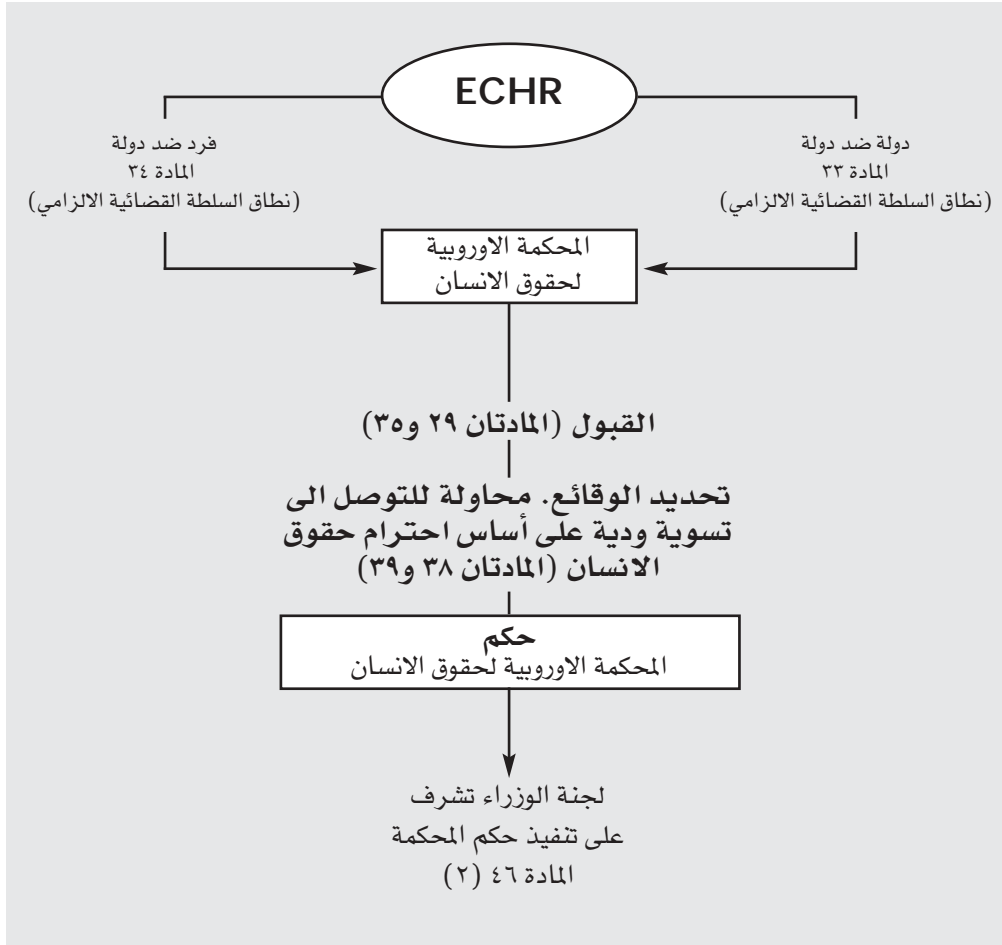
أما السبب التالي لنجاح المحكمة، فيعود إلى إلزامية أحكام المحكمة، إذ ينبغي على الدول الإلتزام بالحكم النهائي الصادر عن المحكمة. وتشرف لجنة وزراء مجلس أوروبا على التنفيذ. كما تشمل الاجراءات أيضاً في كل مرة ترفع فيها قضية أمام المحكمة الأوروبية، إمكانية التوصل الى تسوية ودية قائمة على الوساطة بين أطراف النزاع. فقد تمكّنت المحكمة أيضاً من التطوّر مع مرور الوقت، إذ كانت تعمل بدوام جزئي مع اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان عندما أنشئت في العام ١٩٥٩. لكن مع ازدياد عدد القضايا المطروحة عليها، أصبح من الضروري إنشاء محكمة تعمل بدوام كامل، فأنشئت محكمة في تشرين الثاني من العام ١٩٩٨. ويشير هذا التزايد في عدد القضايا المعروضة إلى نجاح المحكمة في مهامها. وأصبح الناس يدركون أن المحكمة موجودة وقادرة على التدخل عندما تنتهك حقوقهم الأساسية.

قضايا مهمة نظرت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان

نورد أدناه بعض القضايا المهمة التي نظرت فيها المحكمة الأوروبية.

- سورينغ ضد المملكة المتحدة: قضت المحكمة في بريطانيا بترحيل سورينغ إلى الولايات المتحدة لمواجهة تهمة القتل المتعمد الذي يعاقب عليها بالإعدام. ورأت المحكمة أن إرساله إلى الولايات المتحدة يخالف أحكام منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة غير الانسانية أو المهينة أو العقوبة القاسية (المادة ٣، المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان). وقد كانت إحدى نتائج القرار، تجاوز حماية المحكمة حقوق الافراد داخل دولة عضو في مجلس أوروبا إلى خارج الحدود الأوروبية لتطال الولايات المتحدة. لكن سبق أن اعتمد هذا المبدأ في قضايا أخرى كقضية جاباري ضد تركيا (تموز ٢٠٠٠) حيث تمت حماية طالبي اللجوء من إعادتهم إلى بلاد قد تكون حياتهم فيها عرضة للخطر.
- تايرر ضد المملكة المتحدة (أذار ١٩٨٧) رأت المحكمة في هذه القضية أن العقوبة البدنية لمخالف القانون من الاحداث هي مخالفة لمبادئ المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان كونها تنتهك الحق في عدم

الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان آلية الرقابة



الفكرة والتصميم درزموسكي: الرسم البياني: وحدة النشر المديرية العامة لحقوق الانسان

التعذيب أو التعرض لمعاملة مهينة أو غير انسانية، أو عقوبة قاسية وفق المادة ٣. فبحسب المحكمة، اعتبرت عقوبته معاملة لا انسانية من قبل السلطات - وشكلت بالتالي «إعتداء» على أحد أهداف المادة ٣ حماية كرامة الانسان والسلامة البدنية. والقضية هذه تشكل مثلاً جيداً على الطبيعة الحيوية التي تنعم بها المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان، حيث أنها تماشى التطور وقيم مجتمعا المتغيرة.

• كوكيناكيس ضد اليونان (نيسان ١٩٩٣) إنها قضية مثيرة للاهتمام حول النزاع القائم بين حقوق مختلف الاشخاص. وتتناول قضية التبشير وعما إذا كان تعليم دين ما (وفق المادة ٩ من المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان) يشكل انتهاكاً لحق الآخر في حرية المعتقد. ورأت المحكمة أنه من الضروري التمييز بشكل واضح بين التعليم والتبشير أو المناقشة والوسائل غير الاخلاقية أو المضللة لاقتناع شخص بالتحوّل عن دينه (كتقديم الفوائد الاجتماعية أو المادية واللجوء إلى استعمال العنف أو غسل الدماغ).

وتنظر المحكمة الاوروبية في قضايا خاصة بكل الحقوق التي تضمنها المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان كالحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة وحرية التعبير. مع ذلك، فهي تركّز بشكل حصري على الحقوق المدنية والسياسية لأنها ولدت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. ونتيجة لذلك، إنها تفتقر إلى القدرة على النظر في قضايا خاصة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الاقليات. ولكن بالرغم من هذه القيود، فإنها محط احترام واسع بفضل انجازاتها.

المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان بالارقام

- في المحكمة ٤٣ قاض. بلغ معدل المكالمات الهاتفية اليومية في العام ٢٠٠١ ١٨٠.٠٠٠ وتم استلام ٨٠٠ كتاب.
- كان على المحكمة النظر في ١٩٨١٥ قضية مع بداية يناير (كانون الثاني) من العام ٢٠٠٢ (طلبات عالقة).
- ازدادت الطلبات بنسبة ٥٢٣٪ سنوياً من العام ١٩٩٠ حتى العام ٢٠٠٠. استلمت المحكمة في العام ١٩٩٠، ١٦٥٧ طلباً و١٠٤٨٦ في العام ٢٠٠٠.
- أصدرت المحكمة ٨٨٩ حكماً في العام ٢٠٠٠ أي ما يزيد عن قضيتين في اليوم (بما في ذلك عطلة نهاية الاسبوع وأيام العطل الاخرى).



هل قُدمت أي قضايا ضد بلدكم إلى المحكمة الأوروبية؟

ما الفرق بين محكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ومحكمة العدل الدولية؟

غالباً ما يحدث لفظ بين الادوار التي تؤديها كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ومحكمة العدل الأوروبية ومحكمة العدل الدولية. ففي الواقع، تختلف الهيئات الثلاث من جهة نطاقها الجغرافي واختصاصها أي أنواع القضايا التي تنظر فيها. فمحكمة العدل الأوروبية هي هيئة من الاتحاد الأوروبي يقوم واجبها الرئيسي على السهر على عدم تفسير قانون المجموعة وتطبيقه بشكل مختلف في كل دولة عضو. تركز هذه المحكمة على قانون المجموعة بدلاً من قوانين حقوق الانسان، إلا أن قانون المجموعة قد يشتمل أحياناً على حقوق الانسان. ومن القضايا الشهيرة التي بُتت فيها محكمة العدل الأوروبية، قضية بوسمان التي تتناول قواعد الانتقال بين فرق كرة القدم. وحكم فيها بعدم توافقها مع قواعد معاهدة روما حول المنافسة وحرية تنقل العمال.

أما محكمة العدل الدولية، فهي الهيئة القضائية الأساسية للامم المتحدة وتؤدي دوراً مزدوجاً ألا وهو الفصل في النزاعات القانونية التي تعرضها عليها الدول، بما يتوافق مع القانون الدولي وتقديم الآراء الاستشارية حول مسائل قانونية. وحدها الدول تستطيع أن ترفع قضاياها ضد دول أخرى وتكون القضايا عادةً على علاقة بالمعاهدات الموقعة بين الدول. وقد تتناول هذه المعاهدات العلاقات الأساسية القائمة بين الدول (كالعلاقات التجارية أو الاقليمية) أو التي قد تتعلّق بقضايا حقوق الانسان.

كيف تساعد هذه الآليات القانونية المختلفة المواطن العادي؟

مفوضية حقوق الانسان

تمت الموافقة على إنشاء مكتب مفوضية مجلس أوروبا لحقوق الانسان في قمة رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في ستراسبورغ في تشرين الاول من العام ١٩٩٧. وتهدف هذه المؤسسة المستقلة الى تعزيز مفهوم حقوق الانسان وتأمين الاحترام الفعلي لتلك الحقوق والتمتع بها بالكامل في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. وتنتخب الجمعية البرلمانية المفوضية على أن تكون ولايتها ست سنوات غير قابلة للتجديد. والمفوضية عبارة عن مؤسسة غير قضائية تقوم بعمل متمم لمؤسسات مجلس أوروبا الأخرى الناشطة في تعزيز حقوق الانسان. وتقوم المفوضية بأداء مسؤولياتها بشكل مستقل وحيادي بالكامل، محترمة صلاحية الهيئات المشرفة المتنوعة المحددة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان وآليات حقوق الانسان الأخرى في مجلس أوروبا.

تحدّد الأهداف الرئيسية لمفوضية حقوق الانسان على الشكل التالي:

- تعزيز التربية على حقوق الانسان وزيادة الوعي بتلك الحقوق بين الدول الاعضاء.
- تحديد النواقص المحتملة في القانون وممارسة الدول الاعضاء في ما خص الالتزام التام بحقوق الانسان.
- المساعدة على تعزيز المراقبة الفعّالة لحقوق الانسان والتمتع الكامل بها، كما جاء في مختلف آليات مجلس أوروبا.

ويمكن أن تعالج المفوضية بحكم وظيفتها أي مسألة تقع ضمن صلاحيتها. ومع أنها لا تقبل شكاوى الأفراد، فمن الممكن أن تتصرّف المفوضية ضمن إطار وظيفتها لتعزيز حقوق الانسان، بناء على أي معلومات خاصة بالأوجه العامة لحماية حقوق الانسان كما جاءت في آليات مجلس أوروبا. ويمكن توجيه تلك المعلومات والطلبات الى مفوضية من قبل الحكومات والبرلمانات الوطنية وناظري المظالم الوطنيين أو أي مؤسسات مماثلة كما من الافراد والمنظمات.

هل هذا كافٍ؟

قد يعتبر معظم الناس أن وضع حقوق الانسان السيئ في العالم هو نتيجة لنقص في آليات التطبيق. وغالباً ما يترك للدول حرية القرار بصورة فردية في ما إذا كانت ستنفذ التوصيات. وفي معظم الحالات، تتوقف ضمانات حق فرد أو مجموعة في الواقع على الضغوط التي تمارسها الاسرة الدولية وعلى عمل المنظمات غير الحكومية إلى حد بعيد. وهذا الوضع غير مرضٍ نظراً إلى أن الوقت قد يطول قبل أن تعلم الامم المتحدة أو مجلس اوروبا بحدوث انتهاكات لحقوق الانسان.

هل من طريقة لتغيير الوضع؟ أولاً، من المهم التأكد من أن الدول تقدم ضمانات لحقوق الانسان على الصعيد الوطني وأنها تطوّر آلية ملائمة لمعالجة أي انتهاك. وفي الوقت عينه، لا بد من ممارسة الضغوط على الدول لتلتزم بتلك الآليات التي تتمتع باجراءات تطبيقية ملزمة.

References

- Hanski, R., Suksi, M. (eds.), *An introduction to the international protection of human rights: a textbook*, ?bo Akademi University Institute for Human Rights, 1999.
- Fact Sheet No. 2 (Rev. 1), *The International Bill of Human Rights*, Office of the High Commissioners for Human Rights, www.unhchr.ch/htm/menu6/2/fs2.htm.
- United Nations High Commissioners for Human Rights, www.unhchr.ch.
- Short Guide to the European Convention on Human Rights, Council of Europe Publishing.
- European Court of Human Rights, www.echr.coe.int.
- The Committee for prevention of Torture and Inhuman or Degrading treatment or Punishment, www.cpt.coe.int.
- The European Social Charter, www.humanrights.coe.int/minorities.
- The site of the European Commission against Racism and intolerance, www.ecri.coe.int.
- The Council of Europe's Commissioners for Human Rights, www.commissioners.coe.int.



«التحرّك» النشاپية ودور المنظمات غير الحكومية

اضطررنا لبذل جهود كثيرة لكي يحدث ذلك. قامت منظمنا بمظاهرات عدة وجرت اعتقالات ورميت بنفسي على الطاولة في الكونغرس قبل أن تتم دعوتنا للكلام... وكان لدي خمس دقائق. (شيري هونكالا، أول من استناد من الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة وأدى بشهادته أمام الكونغرس، إتحاد حقوق الرفاهية في كينسينغتون)

ما هي المنظمات غير الحكومية؟

هيا، قف، دافع عن حقوقك.
بوب مارلي

يستعمل عادةً مصطلح «غير حكومية» أو «لا تبغي الربح» للتعبير عن مجموعة المنظمات التي تعمل على تشكيل المجتمع المدني. ولا يكمن الهدف من انشاء هذه المنظمات في الربح المادي بل في أهداف أخرى لا تبغي الربح. إذ ان لوجودها عدة مبررات وتهدف الى تحقيق مجموعة واسعة من المشاريع والنشاطات. وتتراوح المنظمات غير الحكومية من مجموعات الضغط الصغيرة كالتي تهتم بالبيئة أو بانتهاكات بعض حقوق الانسان المحددة والجمعيات الخيرية التربوية وملاجئ النساء والجمعيات الثقافية والمنظمات الدينية والمؤسسات القانونية وبرامج المساعدة الانسانية. وقد تطل اللائحة المنظمات الدولية الضخمة التي تملك مئات أو آلاف الفروع والأعضاء، في مختلف أنحاء العالم. في هذا الجزء، سوف نطّلع باختصار على دور هذه المنظمات البارز في حماية حقوق الانسان حول العالم. فالمنظمات تؤدي دوراً أساسياً على كل المستويات تقريباً في مساعيها المختلفة للحفاظ على كرامة المواطنين الأفراد التي تهددها سلطة الدولة وهي تقوم بما يلي:

- محاربة انتهاكات حقوق الانسان الفردية.
- تأمين المساعدة المباشرة لمن تنتهك حقوقهم.
- الضغط من أجل إحداث تغييرات في القانون الوطني أو الدولي.
- المساعدة على تطوير مواد القوانين.
- تعزيز معرفة الشعوب بحقوق الانسان واحترامها.

تحتل مساهمة المنظمات غير الحكومية أهمية كبرى ليس فقط بسبب النتائج التي تحقّقها، وبالتالي بسبب التناؤل الذي يشعر به الاشخاص عند الدفاع عن حقوق الانسان في العالم، بل أيضاً لأن هذه المنظمات تشكل أداة بكل معنى الكلمة تحت تصرّف وبخدمة الافراد في كل أنحاء العالم. يقوم بإدارتها وتنسيقها، كما الحال في معظم المنظمات، أفراد يستمدون جزءاً كبيراً من قوتهم من أعضاء آخرين في الجماعة يقدّمون الدعم الطوعي لقضية المنظمة. وهذا ما يوفّر تمييزاً كبيراً للأفراد الذين يودون المساهمة في تحسين حقوق الانسان في العالم.

أشكال المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الانسان

«العالم مكان خطير للعيش! وليس فقط بسبب أولئك الذين يقومون بالأعمال الشريرة بل بسبب الذين يشهدون عليها ويسمحون بأقترافها».

البرت اينشتاين

حضرت مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الانسان المعروف بمؤتمر فيينا في العام ١٩٩٣، ٨٤١ منظمة غير حكومية من مختلف أنحاء العالم، متخذة حقوق الانسان كرسالة لها في العمل. ومع أن العدد بحد ذاته مدهل، فهي لم تشكل سوى جزء صغير في الواقع من العدد الاجمالي للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان في العالم.

تميل معظم المنظمات التي تدرج تحت اسم «منظمات حقوق الانسان» الى الالتزام بحماية الحقوق المدنية والسياسية. ومن أكثر المنظمات المعروفة على الصعيد الدولي على الأقل، منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الانسان اللتين تعملان حول العالم. مع ذلك، فقد رأينا أن الحقوق المدنية والسياسية تشكل مجرد فئة واحدة من حقوق الانسان المختلفة التي تعترف بها الاسرة الدولية وما زالت تتولّد حقوق جديدة حتى اليوم. فحين نأخذ بعين الاعتبار المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال مواجهة الفقر



والعنف والعنصرية ومشاكل الصحة والمشردين والاهتمامات البيئية، من بين الاهتمامات الاخرى التي لن تأتي على ذكرها، يتبين أن عدد المنظمات غير الحكومية الحالي الملتزم بحماية حقوق الانسان بشكل أو بآخر، يبلغ مئات الآلاف حول العالم.

وقد عدلت منظمة العفو الدولية في جمعيتها العامة في العام ٢٠٠١ نظامها بحيث أصبح يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية ضمن أهدافها ومجالات اهتمامها.

الله يمد لنا يد المساعدة، الأ أنه لا يشيد
الجنون.

مثل عربي

هل تعرفون أي منظمات غير حكومية تناضل من أجل حقوق الانسان في بلادكم؟

كيف تؤثر المنظمات على العملية؟

قد تحاول المنظمات غير الحكومية أن تلتزم بحماية حقوق الانسان على مختلف المراحل أو المستويات وتتوزع الاستراتيجيات التي تستخدمها وفق طبيعة أهدافها وخصوصيتها أو عموميتها وخطتها على المدى البعيد أو القصير ونطاقها المحلي أو الوطني أو الدولي وما الى ذلك.

أ- المساعدة المباشرة

إنه لأمر شائع بالنسبة الى المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص، أن تقدم شكلاً من أشكال الخدمة المباشرة لضحايا انتهاكات حقوق الانسان. وقد تضم هذه الخدمات نوعاً من المساعدة الانسانية والحماية أو التدريب على تطوير مهارات جديدة. أما في الحالات التي تحظى فيها الحقوق بحماية القانون، فقد تتضمن أيضاً النصح أو الارشادات القانونية حول كيفية التقدم بالمطالب.

غير أنه في حالات عدة، تكون المساعدة المباشرة لضحايا الانتهاكات مستحيلة أو أنها ليست أفضل ما تقدمه المنظمة. عندها، وهذا ما يحدث في غالبية القضايا على الأرجح، تحتاج المنظمات غير الحكومية الى بعد نظر والى التفكير في طرق أخرى، إما لتصحيح الانتهاك أو لتفادي وقوع أي حوادث مشابهة في المستقبل.

ب- جمع المعلومات الدقيقة

تكمن الاستراتيجية الأساسية الكامنة وراء مختلف النشاطات التي تتخذها المنظمة غير الحكومية في السعي، إلى كشف مقترفي أعمال الظلم. وغالباً ما تتهرب الحكومات من التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية التي وقعتها، بسبب عدم علم العامة من الناس بتأثير السياسات المتبعة بكل بساطة. فجمع المعلومات واستعمالها لفضح الحكومات عنصر أساسي لتحميلها المسؤولية وغالباً ما تستخدم المنظمات غير الحكومية هذه الوسيلة. وهي تحاول أن تمارس ضغوطاً على الناس أو الحكومات من خلال إثارة قضية تثير مشاعر الناس حيال الظلم وتعمل على نشرها. ويبرز مثالان معروفان جداً عن المنظمات المشهورة بمراقبتها الدقيقة وتقاريرها، هما منظمة العفو الدولية (راجع صفحة XX للمزيد من المعلومات) واللجنة الدولية للصليب الاحمر. وتملك المنظمات سلطة ليس فقط بين عامة الناس، إنما على مستوى الامم المتحدة أيضاً، حيث تؤخذ تقاريرهما بعين الاعتبار كإجراء رسمي للاشراف على عمل الحكومات التي وافقت على الالتزام بأحكام المعاهدات الدولية.

ج- شن الحملات والتأثير بواسطة جماعات الضغط

إن التأثير بواسطة جماعات الضغط هو التسمية العامة التي تطلق على مختلف طرق ممارسة الضغط على الممثلين الوطنيين أو الدوليين من أجل إحداث تغيير في سياسة ما. فأشكاله متعددة أيضاً وتعتمد المنظمة غير الحكومية أكثر الاشكال المناسبة بحسب اهدافها وطبيعة الجمهور المستهدف لديها ومواردها الخاصة من دون شك. بعض الممارسات الشائعة هي:

«قد يكون من المسلي مراسلة المسؤولين عن أنظمة استبدادية أو قمعية وتبادل الرسائل مع ديكتاتور وازعاجه إزعاجاً كلياً من خلال إرسال هذه الرسائل».

ستينغ



- الحملات بواسطة كتابة الرسائل: وسيلة استفادت منها منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية. وفيها «يُصنّف» الاشخاص والمنظمات والمسؤولين الحكوميين بوابل من الرسائل من قبل آلاف الاعضاء حول العالم.
- مظاهرات في الشوارع أو مسيرات تضامنية أو اعتراضية مع تغطية إعلامية تحظى بها عادةً، تستعمل عندما توّد المنظمات الحصول على دعم الشعب عامة أو إظهار مسألة ما للعلن بغية إلحاق الخزي و«العار» بإحدى الحكومات.
- يؤدي الإعلام دوراً بارزاً في أغلب الاحيان في التأثير بواسطة جماعات الضغط ويؤدي الانترنت بدوره اليوم دوراً يزداد أهمية.
- بالإضافة الى المظاهرات التي تعبّر عن دعم الجماهير أو غضبها، قد تعقد المنظمات غير الحكومية اجتماعات خاصة أو لقاءات مختصرة مع المسؤولين الرسميين. وقد يكون في بعض الاحيان مجرد التهديد بإثارة القضية علناً، كفيلاً بإحداث تغيير في سياسة أو ممارسة ما، كما هو الامر في القصة المشار إليها أدناه.
- بصورة عامة، كلما كان دعم العامة أو المسؤولين النافذين الآخرين كبيراً (كالحكومات الاخرى)، حققت حملة معينة الاهداف التي ترمي إليها. وحتى، ان لم تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى هذه الوسيلة دائماً فباستطاعتها التأكد من تبليغ رسالتها، بمجرد الاشارة إلى الحركة الشعبية الواسعة الذي يمكن حشدتها ضد الحكومة، وإن لم يتم استخدام هذا الدعم الشعبي المباشر.

هل من حملات بارزة في بلادكم؟ وما كان وقعها؟

د- التربية الطويلة الامد

تقوم معظم المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الانسان كجزء من نشاطاتها على الاقل، بنوع من التوعية العامة أو العمل التربوي. وغالباً ما تحاول هذه المنظمات أن تزيد المعرفة حيال قضايا حقوق الانسان الموجهة لعامة الناس، كونها تدرك أن الدعم الاساسي هو الذي تلقاه منها. ومن شأن معرفة اعمق لقضايا حقوق الانسان وطرق الدفاع عنها، أن تولّد إحترماً أكبر على الأرجح يزيد بدوره من احتمال حشد الدعم في حالات انتهاكات حقوق الانسان. ويكمن هذا الدعم الاكيد أو المحتمل في جوهر النجاح الذي تحصده مجموعة المنظمات غير الحكومية في تحسين بيئة حقوق الانسان.

أمثلة عن نشاطية «تحرك» ناجحة

العنف المنزلي في روسيا

يختلف تقدير نسب العنف المنزلي في روسيا، إلا أن بعض الاحصاءات تفترض أن ٣٠٪ أو ٤٠٪ من العائلات عانت تلك التجربة. ففي العام ١٩٩٥، بعد عقد مؤتمر المرأة في بكين، نشرت أولى الاحصاءات الموثوق بها. وجاء فيها أن حوالي ١٤٥٠٠ امرأة قتلت سنوياً على أيدي أزواجهن وأن حوالي خمسين ألف امرأة أدخلن المستشفيات للمعالجة. وكان لا بد من بذل جهود حثيثة من أجل الاعتراف بهذه المشكلة في روسيا إلا أن النجاح الحاصل أتى نتيجة جهود منظمة غير حكومية تدعى «أنا» وهي عضو مؤسس في الجمعية الروسية لمراكز أزمات المرأة.

وأسست المنظمة ناشطة بارزة في مجال حقوق المرأة تدعى مارينا بيسكلاكوفا. وفي تموز ١٩٩٣، عملت على إنشاء شبكة إنترنت للنساء اللواتي يعانين العنف المنزلي ثم وسّعت العمل إلى أن أسست أول مركز لأزمات المرأة في البلاد. وقد عملت على الضغط لاقرار قانون يحظر إساءة المعاملة كما عملت مع مؤسسة صارمة لتطبيق القانون بهدف مساعدة الضحايا وإقامة المحاكمات الجزائية. وبدأت بشن حملة إعلامية تعرض فيها العنف ضد النساء وتعلّم النساء حقوقهن وهي تظهر بانتظام على الإذاعة والتلفاز من أجل تعزيز إحترام حقوق النساء. ونجحت المنظمة في توسيع تحديد العنف المنزلي بحيث أصبح يشمل الاغتصاب الزوجي والعنف الجنسي في إطار الزواج أو الشراكة والعنف النفسي والعزل والسيطرة

«التربية على حقوق الانسان طريقة عيش. وكنا نعلمها على مدى السنوات الاخيرة من دون أن نعلم أن نشاطاتنا كلها تصب في خانة التربية على حقوق الانسان».

الكسندرا فيدانوفيك، نادي نيس المفتوح، جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، إحدى المشاركين في منتدى التربية على حقوق الانسان.

الاقتصادية على المرأة. ومع حلول صيف العام ١٩٩٤، كانت قد درّبت أول مجموعة من النساء على العمل في الاستشارات الهاتفية وفي العام ١٩٩٥، بدأت تعمل في مدن روسية أخرى من أجل المجموعات المحلية الناشئة من النساء والراغبة في إنشاء خطوط ساخنة للحالات الطارئة أو مراكز أزمات. وساعدت المنظمة المعروفة «بأنا» على تطوير برامج تقوم على تأمين الاستشارة النفسية والقانونية لضحايا العنف المنزلي. وفي نيسان ١٩٩٧، رفع المحامون العاملون في المنظمة أول قضية للعنف المنزلي أمام المحكمة وفازوا، مما شكّل أول اجتهاد قانوني من نوعه في روسيا. ومع بداية الألفية الجديدة، أصبح للمنظمة ما يزيد عن أربعين مركز أزمات في كل أنحاء روسيا. أما موقع المنظمة على شبكة الإنترنت فهو www.owl.ru/anna.

«لم أستطع أن أرفض بسبب كثرة النسوة».
مارينا بيسلاكوفا

إهتمامات بيئية في سويسرا

بين ١٩٦١ و١٩٧٦، أفرغت شركات كيميائية عملاقة ما يزيد عن ١١٤٠٠٠ طن من النفايات الكيميائية الصناعية في مقلع طيني سابق في بونفول في سويسرا. ولم يحظر القانون في العام ١٩٦١ الردم في الموقع ذلك الوقت، بالرغم من أن طمر النفايات أصبح اليوم غير قانوني. وظلّت النفايات السامة في الموقع ولوّثت المناطق المحيطة والبيئة بمزيج من الملوّثات العضوية وغير العضوية.

«لست امرأة فريدة. فأني امرأة في مكاني كانت ستصنّف بالشكل نفسه. أشعر بأنني... كنت في بداية إتمام أمر جديد، تطور كبير في روسيا، رؤية جديدة. فالكل اليوم يتحدث عن العنف المنزلي. وكثيرون هم الذين يتخذون اجراءات حيال الامر».

مارينا بيسلاكوفا

وفي ١٤ أيار ٢٠٠٠، احتل ١٠٠ ناشط من غرينبيس موقع الردم الارضي الكيميائي في بونفول قرب بازل في سويسرا، وطالبوا الشركات التي أفرغت النفايات السامة في الموقع بتحمّل مسؤولية التنظيف. وأعلن الناشطون بأنهم سيستمرون في احتلال الموقع الى أن تتعهد الشركات الكيميائية بتنظيفه بحيث لا يترك أي خطر إضافي على صحة الانسان أو البيئة.

فأرغم احتلال الموقع الشركات الكيميائية على الاجتماع بممثلي المجتمع المحلي ومع غرينبيس. نتيجة لذلك، وقّع ممثلو الصناعة الكيميائية أخيراً إتفاقاً من أجل إجراء دراسة للتنظيف تنتهي مع حلول شباط ٢٠٠١ والبدء بعملية التنظيف في العام ٢٠٠١. ووافقت الصناعة أيضاً على إشراك الجماعات المحلية والمنظمات البيئية في جهود التنظيف وإعلام تلك الجماعات بدرجات تلوث المياه الجوفية ومياه الشفة بسبب تلك النفايات. وفي ٧ تموز من العام ٢٠٠١، أنهت غرينبيس احتلالها موقع الافراغ الكيميائي. راجع موقع غرينبيس على الانترنت www.greenpeace.org.

القيام بحساباتكم

مبادرات التنمية للعمل الاجتماعي والإنساني "DISHA"

في بداية التسعينيات في ولاية جاكارتا الهندية، أنشئت «مبادرات التنمية للعمل الاجتماعي والإنساني» كممثلة لمجموعات قبلية والعاملين في الأجر الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٠٠٠٠ عضو. وكانت تمارس الحق في الاعلام والمعلومات من أجل تحليل ميزانيات الدولة ومدى توافق التقديمات مع التصاريح والاعلانات العامة للتخفيف من حدة الفقر.

«يجب ألا يمسي إرث الصناعة الكيميائية السامة عبئاً على الاجيال المستقبلية».

ستيفان ويبر، من المشاركين في حملة غرينبيس.

وبدأت المنظمة تعالج مسألة الحد الأدنى لأجور العاملين في الأجر. وشرح مدير «مبادرات التنمية للعمل الاجتماعي والإنساني» مقارنة المنظمة قائلًا، «بدأنا كجزء من عملنا بالنظر في سبب عدم تنمية المنطقة وعدم خلق فرص عمل. فنظرنا في المال الذي أنفقته الدولة وهكذا بدأنا نهتم بميزانياتها».

«كانت الظروف أشبه بظروف الرق. وبالكااد كان للكرامة الانسانية أو مراقبة القانون وجود».

م. د. ميستري، مدير مبادرات التنمية للعمل الاجتماعي والإنساني

وفي العام ١٩٩٤، قرّر أعضاء المنظمة أن يوزعوا تحاليلهم على كافة أعضاء مجلس النواب والصحافة والقادة المحليين و المواطنين الفاعلين، ما يضمن استخدام المعلومات على نطاق واسع ومناقشتها. ومنذ أن بدأت المنظمة عملها، تزايدت تقديمات الدولة للمناطق القبلية فعلياً. ففي البداية، كانت نسبة التقديمات تبلغ ١٢٪ من الميزانية، فأصبحت تصل الآن الى ١٨٪. ونظراً الى متانة الأبحاث التي قامت بها «مبادرات التنمية للعمل الاجتماعي والإنساني، ما لبثت أن اكتسبت الاحترام كمؤسسة لا تطلق الشعارات والمسيرات فقط، إنما تقدّم حججاً مقنعة جداً على أساس الوقائع والأرقام. ويتوافد الناس إلينا اليوم من أجل الحصول على معلومات حول الميزانية. فنحن المؤسسة الوحيدة التي تصنّف الميزانية وتحللها».

«نادراً ما حقّق أصحاب الحملات الكثير في هذا الوقت القليل».

صحيفة انديبنندن



حروب الألماس

تعمل غلوبال ويتنس وهي منظمة في المملكة المتحدة على كشف الصلة القائمة بين الاستغلال البيئي وانتهاكات حقوق الانسان. وهي مجموعة بيئية مقرها في لندن بدأت العمل في العام ١٩٩٣ في مكتب مستأجر مزود بحاسوب مأخوذ من السقط.

وما زال حجم المنظمة صغيراً اليوم كونها تضم تسعة أعضاء، لكن مؤسسيها بمن فيهم رئيسها غوش وسيمون تايلر إلى باتريك آلي قد شنوا لأربع سنوات متتالية حملة ضد صناعة الألماس. وفي ذلك الوقت، ربطت غلوبال ويتنس بشكل ناجح التجارة غير المشروعة بالألماس بالحروب الأفريقية الدامية. وجمعت الأدلة من أجل إقناع الحكومات والامم المتحدة وعامة الناس بأن الألماس الذي يستخرج بصورة غير شرعية في مناطق الحرب الأفريقية يستعمل من أجل تمويل النزاعات التي يفقد فيها الاطفال أعضاء من أجسامهم ويموت عشرات الآلاف منهم. ناضلت المنظمة بشدة بواسطة جماعات الضغط من أجل أن يدرك صانعو القرار الصواب وتحالفت مع منظمات غير حكومية أخرى تعمل في أنغولا وتشمل مناصرين سياسيين نافذين كالسفير الكندي روبرت فولر الذي يترأس لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة في أنغولا. وسرعان ما ظهرت حملة عالمية قادرة على تولي أمر الصناعة العالمية.

ولما أصدر السفير الكندي لدى الامم المتحدة روبرت فولر إنذاراً بفرض مقاطعة على الاتجار بالألماس كمقاطعة الفرو في مؤتمر الألماس العالمي في أنتورب، دبّ الذعر بين صانعي الألماس. وفي تموز ٢٠٠٠، بدت الصناعة التي تجني ٧ مليارات دولار أميركي في السنة مقتنعة على ما يبدو بأنها على شفير الهاوية، فأذعنت لمطالب أصحاب الحملات بتغييرات أساسية في تجارة الألماس. راجع الموقع على شبكة الانترنت <http://www.globalwitness.org>

حدلات للكراسي المدولبة في توزلا

في العام ١٩٩٦، قرّرت منظمة غير حكومية للمعوقين في توزلا في البوسنة والهرسك شن حملة للتوعية على أنظمة السير. ورمت المنظمة المدعوة «لوتوس» إلى زيادة الوعي حول المعوقين ومسائل السير وحددت عدة أهداف ملموسة بما في ذلك أماكن وقوف مخصصة للمعوقين وإمكانية استعمال وسائل النقل العام بشكل أسهل واستخدام الارصفة والسير على الطرقات بسهولة. فنظمت أحداثاً على مدار الاسبوع قبل بدء الحملة الانتخابية. وفي نهاية الاسبوع، ازداد الوعي عند الجمهور العام وبنيت حدلات لكافة الارصفة في توزلا.

«كلي فتاعة حين أقول إن توزلا هي من أكثر البلدان التي يسهل على مستخدمي الكراسي المدولبة التجول فيها في كل البوسنة والهرسك».

أحد المشاركين في الحملات، توزلا.

References

- Risse T., Ropp S., Sikkink K., *The Power of human rights*, Cambridge University Press, 1999.
Forythe, D., *Human Rights and International Relations*, Cambridge University Press, 2000. www.speaktruth.org.
Hijab, Nadia, *Human Rights and Human Development: Learning from Those Who act*, HDRO Background paper, 2000.



أسئلة وأجوبة

؟ ما هي حقوق الانسان؟

حقوق الانسان عبارة عن امتيازات معنوية يملكها كل فرد في العالم لمجرد كونه كائناً بشرياً. فعندما نطالب بحقوق الانسان، نتقدم بمطالبة اخلاقية لحكوماتنا بأنه لا يجوز لها الاقدام على عمل ما يشكل انتهاكاً لكياني المعنوي وكرامتي الانسانية. ولا يستطيع أي شخص أو دولة أو حكومة أن يسلب منا حقوق الانسان بتاتاً.

؟ ما مصدر حقوق الانسان؟

هي لا تنشأ عن كوننا كائنات حية فحسب إنما كائنات اخلاقية أيضاً وروحية. إن حقوق الانسان ضرورية من أجل حماية انسانية كل فرد والحفاظ عليها وتأمين حياة كريمة يستحقها الكائن البشري.

؟ لم ينبغي على كل شخص احترامها؟

أصلاً، لا بد من احترام حقوق الانسان لأن كل فرد هو كائن بشري وبالتالي كائن اخلاقي. ويحاول معظم الافراد، إذا أدركوا أنهم سيئون إلى كرامة شخص آخر أن يحجموا عن ذلك. فالاشخاص لا يرغبون بشكل عام في إلحاق الأذى بالآخرين. لكن بالاضافة الى العقوبات الاخلاقية التي تصدر عن ضمير الفرد أو ضمير الآخرين، أصبح في معظم بلدان العالم تشريعات ترغم الحكومات على احترام حقوق الانسان الأساسية التي يتمتع بها مواطنوها، وإن لم تبد رغبة في ذلك.

؟ من يملك حقوق الانسان؟

الجميع على الاطلاق، من المجرمين إلى رؤساء الدول والاطفال والرجال والنساء والافارقة والأميركيين والاوروبيين واللجئيين والعاطلين عن العمل وأصحاب المصارف والعاملين في جمعيات خيرية والمعلمين والراقصين ورواد الفضاء ...

؟ هل يملك حتى المجرمون ورؤساء الدول تلك الحقوق؟

الجميع على الاطلاق. فالمجرمون ورؤساء الدول من البشر أيضاً. تكمن قوة حقوق الانسان في كونها تعامل الجميع بالتساوي في مجال التمتع بالكرامة الانسانية. وقد يكون البعض قد انتهكوا حقوق الآخرين أو يعرضون المجتمع لخطر ما وتبرز بالتالي الحاجة الى الحد من حقوقهم بشكل من الاشكال من أجل حماية الآخرين ولكن ضمن حدود معينة فقط. ويتم تحديد الحدود على أنها أدنى مستوى يؤمن العيش الكريم.

؟ من يرعى حقوق الانسان؟

كلنا بحاجة الى رعايتها. وتبرز التشريعات على الصعيد الوطني والدولي بفرض قيود على ما يمكن أن تمارسه الحكومات على مواطنيها. إذا لم يشر أحد إلى انتهاك الحكومات المبادئ الدولية، قد تكمل انتهاكاتها بلا عقاب. ولا نحتاج كأفراد إلى احترام حقوق الآخرين في حياتنا اليومية فحسب، بل علينا



السهر على مراقبة حكوماتنا والحكومات الأخرى أيضاً. فأنظمة الحماية موضوعة من أجلنا كلنا إذا استخدمناها.

؟ كيف يمكن أن أَدافع عن حقوقي؟

حاول أن تشير إلى الإتهاك الذي طال حقوقك ثم طالب بها وليعرف الجميع أنك تعلم أنه لا يحق لهم معاملتك بهذا الشكل. واستند الى المواد الملائمة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان وغيرها من الوثائق الدولية. وإذا كان قانون لضمان حقوق الانسان في بلدك، استند اليه أيضاً. أخبر الآخرين عما حصل كالصحافة مثلاً واكتب الى نائبك ورئيس الدولة وأعلم المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الانسان واسألها النصح. وتحذث الى محام اذا اتاحت أمامك الفرصة. تأكد من أن الحكومة على علم بالعمل الذي تقوم به. فلتدرك أنك لن تستسلم وأظهر الدعم الذي يمكنك أن تأتي به. وقد ترغب في اللجوء الى المحاكم إذا فشلت الطرق الأتفة الذكر.

؟ كيف يمكن اللجوء الى المحكمة الأوروبية؟

تشتمل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية على إجراءات حول تقديم الشكاوى الفردية وشكاوى دولة ضد أخرى أيضاً. مع ذلك، لا بد من أن تتوفر الشروط المطلوبة لقبول النظر في قضية ما. فأنت بحاجة مثلاً إلى التأكد من أنك رفعت شكاوك الى المحاكم الوطنية في بلدك. (وصولاً الى المحكمة العليا!) قبل أن ترفع القضية الى المحكمة الأوروبية. فإذا رغبت في المحاولة ورأيت أن شروط القبول تنطبق على شكاوك، يمكنك أن ترفعها من خلال استعمال استمارة الطلب الرسمي (المتوفرة لدى الامانة العامة). مع ذلك، ينصح بطلب استشارة قانونية أو استشارة المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان للتأكد من أن لمطلبك فرصة حقيقية للنجاح. وتنبه إلى أن الاجراءات قد تكون طويلة وصعبة قبل صدور الحكم الاخير.

؟ من أطلب بحقوقتي؟

كل حقوق الانسان الأساسية تقريباً المدرجة في الوثائق الدولية عبارة عن مطالب من حكومتك أو المسؤولين الرسميين. تحمي حقوق الانسان مصالحك تجاه الدولة وبالتالي، عليك أن تطالب الدولة أو ممثليها بها. أما اذا شعرت بأن حقوقك منتهكة مثلاً من قبل رب عملك أو جيرانك، فلا يمكنك أن تلجأ مباشرة الى قانون حقوق الانسان الدولي، إلا إذا لم تقم حكومة بلدك بما يحول دون تصرف رب عملك أو جيرانك على هذا النحو.

؟ هل من واجب أحد ما حماية حقوقي؟

نعم. فالحق لا معنى له إن لم يحمّل الطرف الآخر مسؤولية أو واجباً مقابلاً. وعلى كل فرد واجب معنوي ألا وهو عدم انتهاك كرامتك الانسانية، إلا أن حكومتك عندما توقع الاتفاقيات الدولية، لا تملك واجباً معنوياً فحسب، بل واجباً قانونياً أيضاً باحترام الحقوق.

؟ هل تطرح حقوق الانسان مشكلة في البلدان غير الديمقراطية فقط؟

ليس لأي بلد في العالم سجل نظيف في حقوق الانسان حتى في أيامنا هذه. وقد تحصل انتهاكات في بعض البلدان أكثر من الأخرى أو قد تطال شريحة كبيرة من السكان، إلا أن كل انتهاك يطرح مشكلة كان من الممكن ألا تحدث كما أنها تحتاج الى المعالجة. فالفرد الذي تنتهك حقوقه في أحد البلدان الديمقراطية لن تواسيه معرفة أن بلده يتمتع عموماً بسجل أفضل من غيره في مجال حقوق الانسان!

هل حققنا أي تطوّر في الحد من انتهاكات حقوق الانسان؟

لقد حققنا تطوّرًا كبيراً وإن بدا أحياناً كقطرة ماء في المحيط. فلننظر إلى الغاء الرق ومنح النساء حق التصويت والغاء عقوبة الاعدام في بعض البلدان وتحرير الاسرى السياسيين نتيجة الضغوط الدولية وانهيار نظام الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية والقضايا التي صدرت أحكاماً فيها أمام المحكمة الأوروبية والقوانين التي تمّ تغييرها نتيجة لذلك. فلننظر إلى التغيير التدريجي في الثقافة الدولية الذي يجبر أكثر الانظمة الاستبدادية حالياً على أخذ حقوق الانسان بعين الاعتبار ليتم قبولها على الصعيد الدولي. وقد برزت نتائج إيجابية متعددة في السنوات الخمسين الماضية بوجه خاص، إلا أنه ما زال أمامنا الكثير لانجازه.

احاجي

كيف ندعي أن حقوق الانسان عالمية وشاملة وما زال أناس حول العالم تنتهك حقوقهم؟

ما زال هؤلاء الاشخاص يملكون حقوقهم. وتتعارض معاملتهم بهذا الشكل، ليس فقط مع المبادئ الاخلاقية فحسب إنما مع المبادئ الدولية المعترف بها أيضاً. ويتحمل ممثلو الدولة مسؤولية الانتهاكات بموجب القانون الدولي وتعاقب الاسرة الدولية فعلياً بعض البلدان، من خلال فرض العقوبات أو بواسطة الوسائل العسكرية. مع ذلك، غالباً ما تكون هذه العمليات استتائية ووفقاً لمصالح الأمم الأخرى بدلاً من الانتهاك المرتكب. فلم تبرز أي محكمة جنائية دولية دائمة حتى اليوم يمثل أمامها المجرمون ويحاكمون، مع أنه كان من المتوقع أن يتم انشاء محكمة بعد مصادقة 60 دولة على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية التي ستكون محكمة دائمة تحاكم الافراد المتهمين بارتكاب المجازر وجرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية. وهذه خطوة مهمة من أجل الاعتراف بأنه ينبغي تطبيق حقوق الانسان لتنتج دعماً عملياً ملموساً.

ما النفع من الاعلان العالمي لحقوق الانسان إن لم ينفذ على الصعيد القانوني؟

تحمل وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان معنى تاريخياً مهماً وما زالت تعتمد حتى اليوم كمرجع تحاكم بموجبه الحكومات على الصعيد الدولي، رغم عدم بروز أي محكمة دولية حتى الآن تحاكم الحكومات وفق مواد الاعلان. وتدرج الحكومات اليوم أنها اذا خالفت عمداً الحقوق المدرجة في الاعلان، وقد تواجهها الحكومات الأخرى بالشجب على الارجح وربما تفرض عليها شكلاً من أشكال العقوبات. وليست العملية موضوعية دوماً، إلا أنها تشكّل نقطة انطلاق. وقد شكّل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الأساس لكل الاتفاقيات الدولية القائمة تقريباً والتي يعمل بها الى حد ما بحسب الحالات.

ما الفائدة من حقوق الانسان بالنسبة لي، حين تنتهك حكومتي حقوق الأشخاص العاديين يومياً

ولا تهتم بعدم موافقة الاسرة الدولية على عملها؟

نكرّر أن حقوق الانسان هي نقطة انطلاق، فامتلاكها أفضل من لا شيء. وستتمكّن في ظل الظروف المناسبة والمقاربة الجيدة من التأثير على الحكومة لكي تحدث تغييراً في بعض الممارسات، إن لم تكن كلها. وقد يبدو تحقيق المسألة أملاً بعيداً، خصوصاً عندما تكون انتهاكات الحكومة حادة أو متكررة ولكن يشهد التاريخ مرة أخرى على أن ذلك ممكن، كما أن الفرص متاحة اليوم على الارجح أكثر من السابق. فقد يكون إحداث التغيير عملية بطيئة، إلا أن امتلاك الافراد هذه الحقوق والاعتراف بها بشكل متزايد في العالم، وحصولها على بعض الاهتمام على الأقل من قبل الحكومات يشكّل سلاحاً فعالاً ونقطة انطلاق.



؟ إذا كنت أحترم حقوق الآخرين، فهل يعني ذلك السماح لهم بالقيام بما يريدون؟

يسمح لهم بذلك إذا لم تشمل رغبتهم انتهاك حقوقك أو حقوق أي شخص آخر. إنما حاذر ألا تكون متطلباً بصورة مبالغ فيها، في ما يتعلّق بحقوقك. فقد ترى أن تصرّف أحد الأشخاص مزعج أو مضلل، إلا أن هذا التصرف ليس يخرق لحقوقك بالضرورة. بالتالي، إذا أردت أن يتقبّل الآخرون تصرّفك كما هو، عليك أن تكون أكثر تسامحاً حيال تصرّفات الآخرين.

؟ هل يمكن أن أذاع عن حقوقي من خلال الاقدام على عمل أي شيء، بما في ذلك استعمال العنف

ضد الغير؟

بشكل عام، كلا. أما إذا كانت مسألة قائمة حقاً على الدفاع عن النفس، فقد يكون الاستعمال الشرعي للقوة الملائمة لدى التهديد الذي تتعرض له مقبولاً. وليس استعمال القوة مباحاً كجزء على الضرر الذي تعرّضت له، إنما من أجل حماية نفسك من أذى اضايف. وليس التعذيب مقبولاً بتاتا.

؟ لم ينبغي أن أحترم حقوق الآخرين إن لم يحترموا حقوقي؟

لأن من جهة، إن لم تفعل، قد تقع في المشاكل ومن جهة ثانية، إنهم بشر ويستحقون احترامك ومن جهة ثالثة، لأنك قد تعطي المثل الصالح مما يزيد من احترام الآخرين لك على الأرجح. في النهاية، الأمر رهن بك وبما تريد أن تكون أو بنوع العالم الذي تود العيش فيه. لذا، يمكنك أن تفكّر في ما قد يقال عنك، إذا تصرّفت بالطريقة عينها التي تكرهها في الآخرين، أو فكّر في ما سيكون عليه العالم لو انتهك الجميع حقوق الآخرين بطريقة المعاملة بالمثل.

؟ لم يجب احترام حقوق الانسان للأشخاص الذين ينتهكون حقوق الآخرين بشكل لا إنساني؟

قد يكون تقبّل هذا الجزء من أكثر أجزاء نظرية حقوق الانسان صعوبة وأهمية على الأرجح. يبدو أحياناً أن بعض الافراد يفتقرون الى الخصائص الانسانية إلى حد أن اعتبارهم إنسانيين قد يكون مستحيلاً. وتتمحور نقاط هذا النقاش على التوالي:

- أولاً، رغم عدم إنسانية بعض الاشخاص في الظاهر، يملك كل فرد بعضاً منها. فالأنذال يحبون أمهاتهم وأولادهم وزوجاتهم أو شخصاً ما. والأنذال يشعرون بالالم والتبذ واليأس والغيرة وهم يرغبون في الحصول على التقدير وحسن التقييم والدعم والمحبة والفهم. وهم يملكون كلهم بعضاً من تلك العواطف الانسانية الصرفة، إن لم تكن كلها. وهذا ما يضي عليهم طابعاً إنسانياً جديراً باحترامنا.
- ثانياً، ما الفائدة التي نحققها من الرغبة في إلحاق الاذى بالانذال بالطريقة عينها التي ألحقوا فيها الاذى بالآخرين. فالمشاعر هذه تجعلنا أقل جدارة بالاحترام.
- وثالثاً، إن أظهر نذل ما عن طريق الصدفة أنه لا يحمل أي خصائص إنسانية (رغم استحالة الأمر)، من منا يمكنه الجزم بثقة بأنه غير إنساني؟ وما هي المعايير؟ ربما على أساس أنهم عاجزون عن محبة الآخرين أو لا يمكن أن يحبهم أحد؟ ولكن ماذا لو تبين أننا على خطأ؟

وتذكّرنا النقطة الثالثة بأننا بحاجة الى التفكير في الاخطار التي تتعرض لها الانسانية جمعاء في حث بعض الاشخاص على الحكم على الآخرين، علماً ان نتائج الحكم مروعة ولا تتغير. هل نريد حقاً عالماً يحكم على الافراد بهذا الشكل، حيث يعتبر بعض الناس مجردين من حقوق الانسان بكل بساطة لأنهم يعتبرون غير إنسانيين؟ فهكذا سيكون العالم في حال غابت عنه شمولية حقوق الانسان المطلقة.